

أبو جعفر الدمشقي
مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة
في القرن الثاني عشر الميلادي



أبو جعفر الدمشقي
مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة
في القرن الثاني عشر الميلادي

دكتور

شوقي أحمد دنيا

أستاذ الاقتصاد

عميد كلية التجارة . جامعة الأزهر (السابق)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

تصدير

بقلم

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم

يوسف

مدير المركز

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وآله وصحبه ومن
والاه .. وبعد

فإن تراثنا الإسلامي ملئ بالمفكرين الذين أثروا الفكر العالمي، في
شتى المجالات في الطب والزراعة والبيطرة والرياضيات ممن عاش
البشر على جهودهم قروناً متطولة، ولا يقل عن ذلك في الأهمية والريادة
والتأثير ما قدمه قادة الفكر الاقتصادي والفكر الإداري في حضارتنا
الزاهرة التي لها صفحات كثيرة في سجل الحضارة الإنسانية.

وممن يشار إليهم بالبنان في هذا المجال أبو جعفر الدمشقي صاحب
الإسهام الكبير في هذا الميدان ممثلاً في كتابه: الإشارة إلى محاسن
التجارة.

وقد كان أخونا الفاضل الأستاذ الدكتور/ شوقي أحمد دنيا — قد جلى
إسهام هذا المؤلف في ميداني الاقتصاد والإدارة، إذ نشر مؤلفاً عن هذا
الرائد وأثره وإسهامه، قرأه الكثيرون، واستفاد منه الباحثون. ثم نفذت
الطبعة من الأسواق وكثر السائلون عن الكتاب. ولما كان مركز صالح
كامل معني بنشر الفكر الاقتصادي من المنظور الإسلامي، فقد بادر إلى
توفير هذا الكتاب للسائلين عنه، مستأذناً في ذلك مؤلفه الفاضل، الذي
رحب بالفكرة وشجعنا على تنفيذها.

ونتيجة ذلك هي وجود هذه الطبعة بين يدي السائلين عنها الراغبين في
الاستفادة منها.

نسأل الله تعالى أن يجزي المؤلف خير الجزاء، وأن يوفقنا دائماً إلى
نشر عيون الفكر الاقتصادي الإسلامي وفاء للقارئ وقياماً بالواجب، وأداءً
لرسالة المركز في نشر الفكر الاقتصادي من المنظور الإسلامي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مدير المركز

سلسلة الدراسات والبحوث

أ.د/ يوسف إبراهيم يوسف

غرة المحرم ١٤٣٦ هـ
الموافق ٢٥ من أكتوبر ٢٠١٤ م

تقديم:

حفلت الحضارة الإسلامية على تنوع المكان وامتداد الزمان بالعديد من العلماء والمفكرين من ذوي التخصصات المختلفة المتنوعة، وعلى أيديهم نشأت العلوم والفنون العلمية العديدة المتنوعة التي عَجَّت بها ومازالت المكتبة الإسلامية. ولم يقتصر الإبداع الإسلامي في هذه العلوم والفنون على الإيجاد والإنشاء بل تعداه إلى التطوير المستمر، كما وكيفاً. يستوى في ذلك ما يعرف بالعلوم الشرعية والعلوم الوضعية، وما يعرف بعلوم الدين وعلوم الدنيا. على تفاوت في الاهتمام، ومن ثم في العطاء العلمي بين علم وعلم، فهناك علوم كملت ونضجت، وهناك أخرى مازالت، وهناك علوم نشأت مبكراً وهناك أخرى نشأت لاحقاً أو متأخراً. كل ذلك طبقاً لسنة الله تعالى في خلق المعارف والعلوم والفنون.

واليوم تحفل دراسة تاريخ العلوم مكانة مهمة في التخصصات العلمية، فما من علم إلا وتجد من بين فروعها العلمية المهمة ما يتعلق بتاريخ هذا العلم.

ولا يشذ عن ذلك ما يعرف اليوم بعلم الاقتصاد. فلم يخل التاريخ الإسلامي عبر امتداده الزماني واتساعه المكاني من وجود علماء ومفكرين أدلوا بدلوهم في هذا الفن، وإن لم يكن تحت هذا المصطلح «الاقتصاد»، ولا ضير في ذلك، لأن أسماء العلوم تتجدد عصوراً بعد عصر. والعبرة في ذلك عند العلماء المختصين، بالموضوع والمنهجية والمسائل. وقد قدم في هذا الشأن من علماء المسلمين على امتداد الزمان واتساع وتنوع المكان الكثير. وإن كان ذلك غير مستقل ومنفرد بمؤلف في الكثير الغالب، ومع ذلك فهناك العديد منهم من أفرد بالتأليف مؤلفات في هذا الفن. متناولاً بعض مسائله، مثل النقود والمالية العامة والأسواق والإنتاج.. الخ.

والمطلع في المكتبة الإسلامية لا تخطئ عينه مثل هذه العناوين: الأموال، الخراج، الكسب، أحكام السوق، البركة في السعي والحركة، إصلاح الأموال، الإشارة إلى محاسن التجارة، النقود، إغاثة الأمة، الإقتصاد في مسائل الاقتصاد.. الخ. وما يدرينا لعل الأيام المقبلة تكشف لنا عن الكثير من الكنوز العلمية المفتقدة حتى اليوم. ونحن على ثقة كاملة بأن ما بدا لنا حتى اليوم في هذا الفن ما هو إلا قمة جبل الثلج، استناداً إلى أهمية هذا الفن من جهة، وإشارات الفهارس إلى العديد من الكتب غير الموجودة الآن على الساحة من جهة أخرى، يدعم ذلك كله ما ناب العالم الإسلامي عبر تاريخه الطويل قديماً وحديثاً، شرقاً وغرباً من ويلات ونكبات، نال تراثه الفكري منها وبكل أسف الحظ الأكبر.

سلسلة الدراسات والبحوث

والباحث المنصف في التراث الفكري الإسلامي في هذا المجال لا يستطيع أن يتنكر أو حتى يغفل ما قدمته شخصية إسلامية عاشت في القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي من إسهام بارز يجعله يقف في مقدمة المفكرين، إنه جعفر الدمشقي الذي نعتبر مؤسساً لعلم الاقتصاد، وكذلك لعلم الإدارة.

مع الشيخ أبي الفضل:

من سوء حظنا وحظه أن المعاجم والمدونات التاريخية لم تهتم به الاهتمام اللائق بعظيم جهده في فن الاقتصاد. وإنما هي شذرات معرفية منثورة هنا وهناك. كل ما عرف عنه أنه كان مفكراً تجارياً مارس مهنة التجارة عاش في طرابلس الشام، الواقعة في لبنان اليوم، في القرن السادس الهجري الموافق القرن الثاني عشر الميلادي، حيث ورد في آخر كتابه أنه انتهى منه عام ٥٧٠هـ. وقالت دائرة المعارف الإسلامية إنه عاش في القرنين الخامس والسادس الهجريين^(١).

ومما دونه في كتابه، ومما قيل عنه نفهم أنه كان مفكراً واسع الإطلاع على أنواع عديدة من الفنون، قارئاً جيداً للكثير من العلماء والحكماء السابقين، من مسلمين وغير مسلمين. وإذا كانت كنيته أبا الفضل فإن اسمه هو جعفر بن علي الدمشقي. وعلينا أن نلتفت إن هذا المنشأ؛ مكاناً وزماناً عايش الحروب الصليبية، وعايش حروب صلاح الدين مع الفرنجة في بلاد الشام. ومن هنا فيغلب على ظننا أن كتاب الإشارة لأبي الفضل قد تعرف عليه الفرنجة وقد نقلوه معهم إلى بلادهم كما هو الحال مع العديد من المؤلفات العربية.

وعلينا أن ندرك كذلك أننا إذ نعيش زمن الدمشقي فإننا نجد على الطرف الآخر، الطرف الأوربي يعيش ما يعرف بالعصور الوسطى؛ بما اكتنفته من جهل وأمية وظلام واضمحلال فكري واضح. وأنهم بدءاً من القرن الثاني عشر الميلادي وما قبله بقليل، أخذ حالهم الفكري في التغير الكبير، والسبب الرئيس وراء ذلك هو احتكاكهم بالمسلمين وما نقلوه عنهم من فنون وعلوم ونظم. وحتى نتحقق من صدق ذلك لننظر في حال الفكر الاقتصادي الأوربي في تلك الحقبة فلا نجد إلا ما يعرف بالفكر الكنسي، وهو فكر قاصر على رجال الكنيسة من جهة، وبالغ الضحالة والتسطح من الناحية العلمية من جهة أخرى.

وعلى الصعيد الفكري الإسلامي في المجال الاقتصادي فإن الدمشقي سبقه العديد من العلماء في تناول بعض المسائل الاقتصادية. لكن المنهجية كانت إلى حد كبير منهجية فقهية أساساً، ثم إن ما سبقه قدم إسهامه غالباً في مسائل اقتصادية محددة. وهذا عكس ما رأيناه لدى الدمشقي، وسنوضح ذلك في الفقرة القادمة.

مع الكتاب وعنوان دراستنا:

الدمشقي لم يعرف له غير هذا الكتاب محل الدراسة، والمسمى «الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة جيد الأعراض ورديها وغشوش المدلسين فيها» وكل ما يعرف عن هذا الكتاب أن مطبعة المؤيد قد نشرته عام ١٣١٨ هـ وأن المستشرقين قد أولعوا بهذا الكتاب، وقام المستشرق الألماني Ritter بترجمته ونشره. وذكره الدكتور قبلان سليم في كتابه «موجز المبادئ الاقتصادية» وقال عن الدمشقي إنه أبرز من عالج الفكرة الاقتصادية من المفكرين المسلمين والعرب، وعنى بالشأن الاقتصادي كشأن قائم بذاته^(١).

وفي أوائل حياتي العلمية وقع في يدي هذا الكتاب^(٢)، ولشد ما كان إعجابي به، ولما كنت بصدد الكتابة في أعلام الاقتصاد الإسلامي فقد حرصت أن يدرج الدمشقي بينهم^(٣). وقدمت آنذاك دراسة علمية عن هذا الكتاب، وحيث أنني حالياً أعيش مرحلة متأخرة من العمر فقد رأيت أن أراجع بعض ما قدمته في مراحل حياتي السابقة، وبخاصة المبكرة منها. وكان من ذلك ما كتبتة عن الدمشقي. وأسفرت المراجعة عن تأكيد لما سبق، ثم تطوير وتوسيع له، ثم إخراجه في ثوب جديد. وكان وراء ذلك العديد من الاعتبارات، منها أنه كتاب مخصص كله للاقتصاد والإدارة، وأنه لم يقف عند دراسة مسألة أو مسألتين، أو حتى ثلاث أو أربع من المسائل الاقتصادية، كما كان الغالب لدى من سبقه من علماء المسلمين، وإنما يكاد يحيط بأهم الموضوعات والقضايا الاقتصادية على تنوعها وتعددتها. ثم إنه مكتوب بلغة اقتصادية ومنهج اقتصادي، عكس ما وجدناه لدى السابقين من غلبة المنهج الفقهي أو المنهج التوجيهي عليهم. بعبارة أخرى كان السابق يغلب عليه ما أصبح يعرف بالمقولات المعيارية لكننا هنا وربما لأول مرة على الأقل فيما هو تحت أيدينا من كتب التراث نجد المقولات التقريرية أو الإيجابية بارزة، بل لها الغلبة والسيطرة. فوجدنا أفكاراً فنية تتعامل مع العديد من القضايا الاقتصادية. بل أستطيع أن أقول إنه قدم الكثير من القوانين والنظريات ولم يغفل عن السياسات. ووجدنا كذلك شيئاً جديداً مفاده مزج التحليل النظري بالدراسات والأبعاد العملية الواقعية. لقد تمكن بمهارة من جعل التحليل النظري والتأييد الواقعي يتعانقان. ووجدنا كذلك أن هذا الكتاب بما تعرض له من قضايا إدارية رئيسية ومتنوعة ومتعددة وبخاصة ما يتعلق منها بعمليات الشراء والتخزين والرقابة على الجودة والبيع والاستيراد والتصدير فإنه لا يعتبر منشأً فقط لعلم الاقتصاد وإنما هو منشأ كذلك لعلم الإدارة. وإذا كان هناك

(١) السيد عاشور، دراسة في الفكر الاقتصادي العربي، القاهرة: ١٩٧٣م، ص ٥.

(٢) الذي حققه البشري الشوربجي، ونشرته مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٧م.

(٣) وبالفعل صدر الكتاب الأول من سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي وكان من بين هؤلاء الأعلام الدمشقي. عام ١٩٨٤م.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

من سبق الدمشقي في دراسة بعض القضايا الاقتصادية التي تناولها فلم
أجد أحدا سبقه في التعرض لهذه القضايا الإدارية فيما أطلعت عليه.

ومن هنا جاءت تسمية الدراسة بهذا الاسم. وإنشاء العلوم له معايير
معروفة لدى العلماء المتخصصين، وأعتقد أن الدمشقي بما قدمه في كتابه
هذا قد استوفي جل هذه المعايير، مما يجعله جديراً بهذه التسمية. وعموماً
فإن القراءة الموضوعية المنصفة للكتاب في ضوء الزمن الذي كتب فيه
تؤيد ذلك، وما ستكشف عنه هذه الدراسة يصادق بقوة على هذه المقولة.

وقبل أن نختم هذا التمهيد نحب أن نشير إلى أن الكتاب الوحيد الذي
بين أيدينا من كتب التراث والذي يشارك كتاب الدمشقي في هذه
المواصفات هو كتاب المقدمة لابن خلدون. لكن يبقى لكتاب الإشارة
العنوان الاقتصادي الواضح، وكذلك الموضوع الاقتصادي الوحيد، عكس
المقدمة، كما يبقى له السبق التاريخي، فقد ظهر قبل المقدمة بحوالي
قرنين. ويبقى للمقدمة التحليل الضافي لبعض الموضوعات الاقتصادية
والتي لم يتعرض لها الدمشقي أو تعرض لها بعجالة. وغير مطلوب من
كتاب اسمه الإشارة التوسع والتعمق وخاصة في هذا الزمن السحيق.

كما أحب أن أشير إلى بعض ما وراء عنوان الكتاب من مغزى
ومضمون. فلعل البعض يتساءل: لم خص الدمشقي التجارة بالذكر في
عنوان كتابه؟ والجواب عن ذلك لأن المؤلف كان تاجراً يمارس التجارة،
وكانه بذلك أراد أن يُنظر لما يمارسه عملياً. ثم إن علاقة التجارة بعلوم
الاقتصاد والإدارة هي علاقة جد وثيقة، يشهد بذلك ما جرى عليه العرف
لرِدح طويل من الزمن وحتى الآن بتسمية الكلية التي تدرس فيها هذه
العلوم بكلية التجارة.

وتنقسم دراستنا هذه إلى قسمين: قسم يتعلق بالفكر الاقتصادي
للمشقي وقسم يتعلق بفكره الإداري.

القسم الأول الفكر الاقتصادي للدمشقي

المال - تعريفه وأنواعه:

من العرف الشائع بين كتاب الاقتصاد أن يضمنوا كتب الأصول أو المبادئ دراسة بعض المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية، مثل الأموال أو الثروة وتقسيماتها، وخصائصها. ونحب أن نلفت الانتباه هنا إلى أن شيخنا الدمشقي قد يكون أول من أرسى دعائم هذا العرف الاقتصادي. حيث بدأ كتابه بتعريف المال وتقسيمه.

يقول الدمشقي: «اعلم يا أخي وفقك الله أن المال في اللغة أسم للقليل والكثير من المقتنيات»^(١).

نلاحظ من هذا التعريف أنه قصر المال على الماديات، كما يتضح من تقسيمه له فيما بعد ولم يدخل فيه الخدمات، مع أن جمهور العلماء المسلمين على أن المال يشمل الماديات «السلع» ويشمل «الخدمات»، ماعدا الأحناف فعندهم المال هو الشيء المادي فقط. ويبدو أن الدمشقي كان حنفيًا. ومع ذلك فإن ما ذكره هو المعنى اللغوي، وهذا لا يستدعي بالضرورة أن يكون المعنى الاصطلاحي هو بنفسه المعنى اللغوي.

والمهم هنا التركيز على صفة الاقتناء والحياسة والسيطرة حتى يعد الشيء مالاً. وواضح أن الاقتناء يفيد المنفعة، وإلا ما اقتنى. كما يفيد الندرة النسبية، وإلا ما كان هناك داع لاقتنائه. وهو بذلك يؤسس للفكر الاقتصادي الحديث، والذي يعرف المال الاقتصادي بأنه الشيء النافع النادر.

وفي تقسيمه للأموال يقول: «وهذه التسمية تنقسم إلى أربعة أقسام: أحدها أصامت، وهو العين والورق وسائر المصوغ منها. والثاني العَرَض ويشتمل على الأمتعة والبضائع والجواهر والحديد والنحاس والرصاص والخشب، وسائر الأشياء المصنوعة منها. والثالث العقار وهو صنفان؛ أحدهما المسقف وهو الدور والفنادق والحوانيت والحمامات والأرحية والمعاصر والنواخير والأفران والمدابغ. والآخر المزدرع ويشتمل على البساتين والكروم والمراعي والغياض والأجام وما يحويه من العيون والحقوق في مياه الأنهار. والرابع الحيوان وهو ثلاثة أصناف: أحدها الرقيق وهو العبيد والإماء، والثاني الكراع وهو الخيل والحمير

والإبل المستعملة، والثالث الماشية وهي الغنم والبقر والماعز والجاموس والإبل السائمة»^(١).

نلاحظ أنه أحاط بأنواع الثروة، مقسماً كل نوع إلى تقسيماته المعروفة عربياً. وإن كانت هناك تحفظات على ذلك التقسيم. وعلى كل حال فالتقسيم والتعريف والتسمية كل ذلك من المسائل التي تخضع للتطور وتغير الأزمنة والأمكنة والأعراف.

المنفعة

معروف لدى القارئ الاقتصادي أن الشيء كمي يعتبر مالاً يجب أن تتوفر فيه خاصية النفع، وفي تحليلهم للمنفعة نجدهم يضيفون عليها طابع الموضوعية من جهة، والاعتبارية من جهة أخرى. بمعنى أن الشيء في ذاته يكون نافعاً، وكذلك في علاقته بالأشخاص والأماكن والأزمنة والحالات، فقد يكون الشيء نافعاً لشخص دون آخر، ولنفس الشخص في مكان أو زمان أو حال دون آخر.

وقد عبر عن ذلك كله شيخنا الدمشقي بقوله: «والأموال كلها نافعة لأهلها إذا دبرت كما يجب، وبعضها أفضل من بعض، وتختلف باختلاف أحوال الزمان، وبحكم ما هي عليه من صفاتها المكروهة أو المحبوبة وأحوالها المحمودة أو المذمومة»^(٢) بهذه العبارة الموجزة خلص المؤلف إلى أن الشيء طالما دخل في عداد الأموال فهو بالضرورة نافع، كما أن منفعة تختلف باختلاف صفاته الذاتية وباختلاف الأحوال.

الحاجة

تمثل الحاجة أحد المفاهيم الأساسية في النظرية الاقتصادية. ومعروف أن نقطة البدء في الدراسات الاقتصادية هي تحليل مفهوم وأبعاد المشكلة الاقتصادية، ويعتبر تعدد الحاجات أحد أركان تلك المشكلة.

وقد تنبه شيخنا إلى ذلك المفهوم وأماط اللثام عن طبيعته من حيث التنوع والتوالد. فيقول: «لما كان الإنسان من بين سائر الحيوان كثير الحاجات، فبعضها ضرورية طبيعية وهي كونه محتاجاً إلى منزل مبنى وثوب منسوج وغذاء مصنوع، وبعضها عرضية وضعية كحاجته عند اللقاء إلى ما يقيه من عدوه وإلى ما يقاتل به، وحاجته عند المرض إلى أدوية.. وكل واحد من هذه

(١) ص ١٧.
(٢) ص ١٩.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

الحاجات يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتى تتكون ثم حتى تتم»^(١).

والدمشقي، وإن لم يكن قد فصل القول في أنواع الحاجات إلا أنه يكفي في هذه المرحلة المبكرة أن يشير إلى كثرة حاجات الإنسان وإلى تقسيمها إلى حاجات طبيعية وحاجات اجتماعية.

ومما يشاد به إشارته الدقيقة إلى أهمية الإنتاج في إشباع تلك الحاجات. من خلال إنتاج السلع والخدمات التي تشبع تلك الحاجات.

التخصص وتقسيم العمل

يعتبر بحث تقسيم العمل أحد الموضوعات التي أكسبت آدم سميث شهرته الذائعة في الفكر الاقتصادي، بحيث أصبح هذا الموضوع يعزى إليه، في حين أن هناك الكثير من علماء المسلمين قد سبقوه إلى طرق هذا الموضوع وتحليله، سبقه في ذلك ابن خلدون، وسبق ابن خلدون في ذلك شيخنا الدمشقي، وسبق شيخنا الدمشقي في ذلك الإمام الغزالي^(٢)، وهناك من سبق الغزالي في ذلك من علماء المسلمين^(٣). لقد بين الدمشقي أن حاجات الإنسان متعددة ومتوالدة وأن وجود ما يشبعها يحتاج إلى العديد من الأعمال والصناعات التي لا يستطيع الفرد بمفرده أن ينهض بها كلها، فطاقته محدودة ووقته محدود. ولذا ظهرت الحاجة إلى تقسيم العمل، سواء في شكله الحرفي أو في شكله الفني. وضرب لذلك مثلاً بصناعة الخبز^(٤)، وما تحتاجه من عمليات وتخصصات ومهن. وكذلك صناعة الملابس. وكل ما أضافه آدم سميث في هذا الموضوع هو تغيير المثال، فبدلاً من رغيف الخبز ضرب مثلاً بالدبوس، ثم بين أثر ذلك على الإنتاجية. يقول الدمشقي: «... وكل واحد من هذه الحاجات* يحتاج إلى أنواع من الصناعات حتى تتكون ثم حتى تتم. كما يفعل في النبات، وحاجاته أن يزرع أو يغرس ثم ينقي ثم يسقي ويربي ثم يحصد ثم يحتاج إلى صناعة أخرى تكون تمام الانتفاع به، كحاجة القمح بعد حصاده إلى الدرس والذرو والغريلة والتنقية والطحن والنخل والعجن والخبز حتى يصلح أن يتغذى به.. ولم يمكن الواحد من الناس لقصر عمره أن يتكلف جميع الصناعات كلها، وإن كان فيه احتمال لتعلم كثير منها، فليس يقدر علي جمعها كلها ألبتة «أبدا» حتى يحيط بها من أولها إلى آخرها علماً، ولأن الصناعات

(١) ص ٢٠. انظر دراستنا عن الإمام الغزالي رقم ٣ من هذه السلسلة.

(٢) ومن هؤلاء الفارابي، مسكويه، أخوان الصفا. وغيرهم.

(٣) ص ٢٠ - ٢١.

(٤) يقصد بالحاجات هنا ما يشبع تلك الحاجات، ومن المعتاد إطلاق الحاجات على وسائل إشباع الحاجات.

مضمومة بعضها إلى بعض، كالبناء يحتاج إلى النجار، والنجار يحتاج إلى الحداد، وصناع الحديد يحتاجون إلى صناعة أصحاب المعادن، وتلك الصناعات تحتاج إلى البناء. فاحتاج الناس لهذه العلة إلى اتخاذ المدن والاجتماع فيها، ليعين بعضهم بعضاً، لما لزمتهم الحاجة إلى بعضهم بعضاً».

نلاحظ أنه، بالإضافة إلى تطرق الدمشقي لتقسيم العمل ومنشئه فقد تطرق إلى التداخل والترابط الصناعي، وتوقف كل صناعة في مدخلاتها ومخرجاتها على العديد من الصناعات الأخرى. كما تطرق إلى مسألة اجتماعية مهمة وهي نشأة المدن والدوافع لها. وأخيراً فقد أشار ولو بطريقة غير مقصودة إلى مفهوم الإنتاج وإلى أهميته. وإلى محدودية الموارد البشرية.

المبادلة وقصور المقايضة

استقر الفكر الاقتصادي بعد طول بحث وعناء على أن أساس المبادلة هو الحاجة من جهة، والفائض من جهة أخرى. فلو لم تكن بالشخص حاجة إلى شيء ما لما أحتاج إلى المبادلة، ولو لم يكن معه من الأشياء ما يفيض عن حاجته منها لما تمكن من المبادلة.

وقد اتخذت المبادلة في بداية أمرها صورة المقايضة، ثم ظهرت مثالب تلك الصورة فظهرت الحاجة إلى صورة متطورة للمبادلة. وهنا ظهرت النقود.

هذه معلومات نقرأها في الأدب الاقتصادي دون أن نشعر بأن الدمشقي قد بسطها وحللها منذ ما يزيد على ثمانية قرون بقوله: «فلما كان الناس يحتاج بعضهم إلى بعض، ولم يكن وقت حاجة كل واحد منهم وقت حاجة الآخر، حتى إذا كان واحد منهم مثلاً نجاراً فاحتاج إلى حداد فلا يجد، ولا مقادير ما يحتاجون إليه متساوية، ولم يمكن أن يُعلم ما قيمة كل شيء من كل جنس، وما مقدار العوض عن كل جزء من بقية الأجزاء من سائر الأشياء، وما مقدار أخرى كل صناعة من أخرى الصناعة الأخرى. فلذلك احتيج إلى شيء يثمن به جميع الأشياء، ويعرف به قيمة بعضها من بعض. فمتى احتاج الإنسان إلى شيء مما يباع أو يستعمل دفع قيمة ذلك الشيء من ذلك الجوهر الذي جعل ثمناً لسائر الأشياء. ولو لم يفعل ذلك لكان الذي عنده نوع من الأنواع التي يحتاج إليها صاحبه كالزيت والقمح وما أشبههما وعند صاحبه أنواع آخر لا يتفق أن يحتاج هذا إلى ما عند ذلك، ويحتاج ذلك إلى ما عند هذا في وقت واحد، فتقع الممانعة بينهما، وإن وقع الاتفاق بينهما في حاجة كل واحد منهما إلى ما عند صاحبه لم يقع بينهما اتفاق في أن يكون يحتاج هذا مما بيد ذلك إلى ما يكون قيمته مقدار ما يحتاج إليه ذلك مما في يد هذا، لا يزيد ولا ينقص، فإنه قد تكون حاجة

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

صاحب القمح مثلاً إلى رطل زيت وحاجة صاحب الزيت إلى حملي قمح، وقد تكون حاجة صاحب القمح إلى الزيت كثيرة وحاجة صاحب الزيت إلى القمح قليلة فيقع الاختلاف بينهما إذ ذلك»^(١).

ظهور النقود واختيار الذهب والفضة

بعد هذا العرض الجيد والشيق للصورة البدائية للمبادلة وهي القائمة على المقايضة وما هي عليه من قصور وعجز عن حاجة الإنسان إلى المبادلة. أخذ الدمشقي يبين كيف ظهرت النقود وكيف اختير الذهب والفضة، وما هي وظائف النقود؟ وأهم خصائصها؟

يقول الدمشقي: «... فنظرت الأوائل في شيء يثمن به جميع الأشياء فوجدوا جميع ما في أيدي الناس إما نبات أو حيوان أو معادن، فأسقطوا النبات والحيوان عن هذه الرتبة؛ لأن كل واحد منهما مستحيل «متحول متغير» يسرع إليه الفساد. وأما المعادن فاختراروا منها الأحجار الذائبة الجامدة، ثم أسقطوا منها الحديد والنحاس والرصاص، فأما الحديد فلاسراع الصدا إليه، وكذلك النحاس أيضاً، وأما الرصاص فلتسويده وإفراط لينه فتتغير أشكال صورته، وكذلك أسقط بعض الناس النحاس لما يركبه من الزنجار، وطبعه بعض الناس كالدرهم فإنهم عملوا منه فلوساً يتعاملون بها، ووقع إجماع الناس كافة على تفضيل الذهب والفضة، لسرعة المواتاة في السبك والطرق والجمع والتفرقة والتشكيل بأي شكل أريد، مع حسن الرونق، وعدم الروائح والطعوم الرديئة، وبقيائهما على الدفن، وقبولهما العلامات التي تصونهما، وثبات السمات التي تحفظهما من الغش والتدليس. فطبعوهما وثنوا بهما الأشياء كلها، ورأوا أن الذهب أجل قدراً في حسن الرونق وتلزز «تلاصق» الأجزاء، والبقاء على طول الدفن وتكرار السبك في النار فجعلوا كل جزء منه بعدة من أجزاء الفضة، وجعلوهما ثمناً لسائر الأشياء، فاصطلحوا على ذلك ليشترى الإنسان حاجته في وقت إرادته، وليكون من حصل له هذان الجوهران كأن الأنواع التي يحتاجها حاصلة في يده مجموعة لديه متى شاء، فلذلك لزممت الحاجة في المعاش إلى المال الصامت «النقود»^(٢). هذا هو كلام الدمشقي في النقود منذ ما يزيد على ثمانية قرون. وهو في وضوحه ودقته وعمقه لا يحتاج إلى توضيح. وما يلاحظ هنا، أولاً أنه تجاوز مرحلة النقود السلعية، مع أن كلاماً من التاريخ والفكر أثبتنا وجودها وسبقها على النقود المعدنية. وثانياً أن الكثير من علماء المسلمين قد سبق الدمشقي في دراسة مسألة

(١) ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) ص ٢٢.

نشأة النقود، وتحديد خصائصها والتعريف بوظائفها. ومن ذلك الغزالي والأصفهاني^(١).

نظرية القيمة

تحتل نظرية القيمة والأثمان مركزاً أساسياً في النظرية الاقتصادية. ومعروف كيف تعثر الفكر الاقتصادي الغربي وتحمل من العناء في سبيل الوصول إلى تفسير علمي مقبول للقيمة. إلى أن وصل في النهاية إلى تحديدها عن طريق العرض والطلب أو المنفعة والتكلفة.

ومعلوم كذلك مقدار تعثر هذا الفكر أمام ما أسماه بلغز القيمة.

ماذا قدم الدمشقي من إسهام في نظرية القيمة والأسعار؟

كثيراً ما استخدم الدمشقي مصطلح القيمة للدلالة على السعر، وبالطبع فهو يقصد القيمة التبادلية التي يعتبر السعر هو التعبير النقدي عنها.

ومن إسهاماته الواضحة والمبكرة في نظرية القيمة أنه حسم الجدل الذي ثار بعده لزم من طويل في الفكر الغربي حول تفسير القيمة والعوامل المحددة لها، وهل هي العمل أم المنفعة أم تكلفة الإنتاج. وأخيراً استقر على أن محدداتها هي المنفعة من جانب والتكلفة من جانب آخر، ولم تتبلور هذه الفكرة بوضوح إلا في بداية القرن العشرين على يد ألفرد مارشال في كتابه «مبادئ الاقتصاد». مع أن الدمشقي منذ أمد بعيد أكد على دور العمل في القيمة، وعلى دور بقية التكاليف، كما أكد على دور المنفعة. أي أنه بعبارة أخرى بين أن القيمة تستند إلى التكلفة وإلى المنفعة. أو بعبارة مرادفة: إلى الندرة والمنفعة. ومن أقواله في الياقوت إن كثرة بعض أنواعه كانت وراء رخص سعرها وإن عزة بعضها كانت وراء ارتفاع سعرها^(٢).

ومن أقواله في ذلك: «الجزع - خرز متعدد الألوان - تعمل منه الصناع أعلاقاً كبيراً صحاحاً، فكثيراً أن تبلغ أثماناً كثيرة لأجل الصنعة»^(٣)، يشير إلى أن عملية الصناعة في هذا الحجر رفعت قيمته. وفي موضع آخر يقول إن مصاريف النقل والرسوم الجمركية كل ذلك يدخل في ثمن السلعة^(٤).

(١) الغزالي في كتابه الإحياء والأصفهاني في كتابه الذريعة إلى مكارم الشريعة. لمزيد من المعرفة يراجع د. شوقي دنيا، أعلام الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الأول والكتاب الثالث.

(٢) ص ٣٣.
(٣) ص ٣٦.
(٤) ص ٧٤.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

وفي موضع ثالث يؤكد على أهمية المنفعة، فيحذر التجار من التجارة في الأشياء التي يقل الطلب عليها، لاستغناء جماهير الناس عنها^(١).
وفي تأثير كل من العرض والطلب على سعر السلعة يقول الدمشقي:
«ما نفقت بضاعة قط – ارتفع سعرها – من كثرة، وإنما تنفق من قلتها
بالإضافة إلى طلبها»^(٢). ويقول: «والجوهر يحتمل الزيادة في السوم
سيما عند حضور الراغب»^(٣).

كذلك فقد أشار إلى ما يعرف حالياً بظروف الطلب والعرض، وكيف
يتغير السعر لحدوث تغير فيهما أو في أحدهما فيقول: «إذا كان الشيء قد
جرت العادة في أكثر الأوقات أن يكون ثمنه دينارين، وكان الديناران هما
قيمتة المتوسطة، ثم زاد سعره لسبب انقطاع طريق أو تأخر ورود، أو
كثرة طالب، أو قلتها هو في ذاته، بسبب إحدى الجوائح السماوية أو
الأرضية... فإن نقص سعره فبلغ ديناراً واحداً، إما لقلته طالب أو لأمن
سبيل أو زيادة ريع وأضداد ما تقدم ذكره»^(٤). ويقول عن سلعة الزمرد:
«وقيمتها تختلف بحسب طلبه وأغراضهم في أشكاله..»^(٥).

في هذه الفقرة الموجزة تعرض للعديد من ظروف العرض وظروف
الطلب، وبين أثر تغير أي منها على سعر السلعة زيادة أو نقصاً. والفكر
الاقتصادي المعاصر يؤيد ما سبق أن توصل إليه الدمشقي.

ماذا عن السعر العادي أو سعر التوازن، وهل تعرف الدمشقي عليه؟

إن سعر التوازن المعروف جيداً في التحليل الجزئي قد تعرف عليه
الدمشقي، وقد أسماه «القيمة المتوسطة»، وبين كيف يمكن تحديده
والتعرف عليه، وكيف يحدث الابتعاد عنه ثم العودة إليه. مما يجعل
الدمشقي بهذا التحليل يسبق عصره بكثير.

يقول الدمشقي: «والوجه في تعرف القيمة المتوسطة أن تسأل الثقات
الخبيرين عن سعر ذلك في بلدك على ما جرت به العادة، والنقص النادر،
وتقيس بعض ذلك ببعض، مضافاً إلى نسبة الأحوال التي هم عليها من
خوف أو أمن، ومن توفر وكثرة أو اختلال، وتستخرج بقريحتك لذلك
الشيء قيمة متوسطة. فإن لكل بضاعة ولكل شيء مما يمكن بيعه قيمة
متوسطة معروفة عند أهل الخبرة. فما زاد عليها سمي بأسماء مختلفة على
قدر ارتفاعه، فإن كانت الزيادة يسيرة قيل قد تحرك سعره، فإن زاد شيئاً
قيل قد نفق، فإن زاد أيضاً قيل ارتقى، فإن زاد قيل قد غلا، فإن زاد قيل

(١) ص ٨١.

(٢) ص ٧٠.

(٣) ص ٣٢.

(٤) ص ٢٨ - ٢٩.

(٥) ص ٣٣.

تتأهي.. وبإزاء هذه الأسماء في الزيادة أسماء في النقصان فإن كان النقصان يسيراً قيل قد هداً السعر، فإن نقص أكثر قيل قد كسد، فإن نقص قيل قد اتضع، فإن نقص قيل قد رخص، فإن نقص قيل قد بار، فإن نقص قيل قد سقط السعر.. ثم يواصل مشيراً إلى القيمة المتوسطة ثم إلى ما يطرأ عليها من زيادة ثم يختم عبارته قائلاً: لأن الأشياء ترجع إلى حقائقها ومتوسطاتها وإن تبادت على خلاف ذلك وقتاً ما»^(١).

نلاحظ أن الدمشقي قدم من خلال هذه العبارة إسهاماً جديداً متمثلاً في دراسة تحركات الأسعار صعوداً وهبوطاً، والتعرف على العديد من درجات الصعود والهبوط، وتسمية كل حالة منها باسمها، مما يعطينا فكرة واضحة عن مدى ما كان عليه الدمشقي من سعة دراية وعمق إطلاع في المسائل الاقتصادية. والأهم من ذلك ما ختم به فقرته الرائعة هذه بما يشبه القانون وهو «لأن الأشياء ترجع إلى حقائقها ومتوسطاتها وإن تبادت على خلاف ذلك وقتاً ما» أليس في ذلك إشارة إلى ما يسمى حالياً بالتحليل الحركي، وإلى ما توصل إليه الفكر المعاصر في توازن السعر وما أطلق عليه بنظرية العنكبوتية؟!.

تغير أسعار السلعة الواحدة بتغير أماكنها

نبه الدمشقي إلى أن السلعة الواحدة يختلف سعرها من مكان لمكان، ومن دولة لدولة.

وقد أرجع ذلك إلى مدى توفر المواد المصنوعة منها السلع «عناصر الإنتاج المادية» وكذلك إلى توفر المهارة والخبرة. بالإضافة إلى مصاريف النقل.

يقول الدمشقي: «أما تثمين ما يثمن من الأعراض [السلع] ومبلغ قيمته المتوسطة فهو بالإضافة إلى المكان»^(٢) الذي يلتمس معرفة ذلك فيه، وذلك لأن قيمة الأسفاط الهندية بالمغرب مخالفة لقيمتها باليمن.. وقيمة المرجان بالشرق غير قيمته بالمغرب، وذلك لأجل القرب من المعادن. وكذلك الأمكنة المشهورة كل منها يختص بفن من الفنون لا ينطبع في غيرها مثله، فإن قيمة ذلك الشيء المصنوع في معادنه مخالفة لقيمتها في الأماكن التي يستطرف فيها»^(٣).

هذا – بالإضافة إلى ما سنقوله فيما بعد – يعتبر إسهاماً طيباً من الدمشقي في تكوين نظرية التجارة الدولية. وفيه إشارة إلى بعض ما يخلقه التاجر من منفعة مكانية للسلعة.

(١) ص ٢٩
 (٢) يقصد بذلك أن مبلغ القيمة المتوسطة يتحدد بالمكان الموجودة به السلعة.
 (٣) ص ٢٨.

استثناء قانون الطلب - السلع المظهرية.

إن السلع المظهرية هي تلك السلع التي تقتني وتطلب للمباهاة والتظاهر بها والتفاخر بعدم تمكن الغير من الحصول عليها. ومثل تلك السلع يقل الطلب عليها بانخفاض سعرها ويزيد بزيادته، خروجاً على قانون الطلب. يقول الدمشقي: «والجواهر الثمينة ترغب في اقتنائها الملوك والسلاطين لعظم ثمنها، والمباهاة بها عند العامة»^(١). وفي عبارة أخرى «والملوك ترغب في اقتناء الأحجار الكبار من الزمرد لعدمها عند العامة وقتها»^(٢). وفي عبارة له «لا يكاد كثير من الملوك يرغب في لبس الفيروزج لأجل أن العامة تكثر من التختم به»^(٣). وفي عبارة أخيرة له: «اعلم يا أخي أن العقيق من أحسن الجواهر المليحة لولا كثرتة، وهان عند الملوك لاقتدار العامة عليه، فهم لا يتخذون إلا ما كان حجراً كبيراً منه فيقتني على حكم الاستطراف^(*) والوجود، فإن العامة لا تتمكن من ذلك»^(٤).

ارتباط الطلب: من المعروف في مبادئ علم الاقتصاد أن للعديد من السلع علاقات ببعضها ومن ثم فإن الطلب على بعضها قد يؤثر أو يتأثر بالطلب على بعضها الآخر. أو بعبارة أخرى فإن أسعار بعضها كثيراً ما تؤثر طرداً أو عكساً في أسعار البعض الآخر. وقد أشار الدمشقي إلى شيء من ذلك فنراه يشير إلى طلب بعض السلع الإنتاجية عندما يكون هناك طلب متزايد على السلع الاستهلاكية التي تنتجها، مما يذكرنا بفكرة الطلب الذاتي والطلب المشتق. ومن أقواله في ذلك: «وأما المزارع والأرحية - السلع المنتجة للغذاء - عند الرخص وتكامل الرخاء...»^(٥).

لغز القيمة

هناك مشكلة حيرت اقتصادي الغرب ردهاً طويلاً من الزمن حتى أطلقوا عليها «لغز القيمة» ومفادها أن الماء مع ضرورته قليل القيمة، والماس مع قلة أهميته مرتفع القيمة. فكيف يفسر ذلك؟ وبعد مزيد من الجهد تمكنوا من حلها عن طريق النظرية الحدية، فمرجع انخفاض قيمة الماء مع ضرورته هو كثرتة، ومرجع ارتفاع قيمة الماس مع عدم أهميته هو ندرته. ونحن لا ندعي أن تلك المشكلة بهذا العمق والتعقيد قد طرحت على فكر الدمشقي وتعرف على حلها، ومع ذلك فقد تناول ما يمكن

(١) ص ٣١.
(٢) ص ٣٤.
(٣) ص ٣٤.
(*) أي التفرد.
(٤) ص ٣٥.
(٥) ص ٨٤.

اعتباره الخطوط العامة لها. ومن ذلك إشارته إلى أن العقيق من أحسن الجواهر المليحة لولا كثرته فكثرة العقيق جعلته، رغم ما فيه من صفات جيدة مطلوبة، جعلته الكثرة قليل القيمة. وإذا كان هذا شأن العقيق وكثرته فإن الكثير من المعادن اكتسبت قيمتها العالية من ندرتها في معادنها^(١).
إذن تتوقف القيمة التبادلية للسلعة لا على منفعة السلعة الكلية، بل على كثرتها وقلتها، أو بعبارة أدق على منفعتها الحدية، التي تقل بكثرة وحدات السلعة.

البذور الأولى لنظرية التجارة الدولية في فكر الدمشقي

مهما قيل من تفسير وتحليل لقيام التجارة الدولية فإن الأمر يعود في النهاية إلى اختلاف أسعار السلع في البلدان المختلفة، وطبيعي أن أسعار السلع إنما تتفاوت نتيجة لاختلاف الدول في مدى توفر عناصر إنتاج السلعة. ومهما يكن من أمر فإن وجود تفاوت سعري بين البلدين مقدمة ضرورية لقيام تجارة بينهما في تلك السلعة. بل إنه لا بد من إضافة تكلفة النقل والشحن وكذلك مقدار ما هنالك من رسوم جمركية إلى سعر السلعة في البلد التي يراد الاستيراد منها، ثم بعد ذلك تقارن تكلفتها بسعرها في البلد التي يراد الاستيراد لها، فإذا ما كان هناك فرق بأن قل عن سعرها في البلد الأخيرة أمكن للتجارة أن تقوم بين الدولتين. وإلا فلا.

وإسهامات الدمشقي في ذلك تتبلور في ناحيتين: أولاً إشارته إلى اختلاف قيم السلع وأسعارها في البلدان نتيجة لاختلاف البلدان في مدى وفرة عناصر الإنتاج بها. وقد أشرنا إلى عبارته في ذلك سلفاً. وثانياً تأكيده على ضرورة دراسة الأسعار ومصاريف الشحن والنقل والرسوم الجمركية ثم مقارنة ذلك بسعر السلعة في بلد المستورد، وفي ذلك يقول: «ثم يستحب له أن يستصحب معه رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العود إليه مما يجلب [يستورد] من تلك الجهة، فإذا أراد أن يشتري شيئاً رجع إلى الرقعة [السجل السعري] فنظر الفرق بين سعره في هذه وسعره في تلك البلدة وأضاف إليه ما يحتاج من المؤن التي تلزم إلى حين الوصول، ثم يضيف إلى ثبت الأسعار ثبتاً بمكوس البضائع [رسومها وضرائبها] فإن مكوسها تختلف في سائر البلدان، ثم يميز الفائدة»^(٢).
مقولات تجمع بين التقرير والتوجيه، والدمشقي بذلك يجعل من نشاط الاستيراد مجالاً خصباً للفكر والدراسة، أي يجعل منه عملاً علمياً يتوقف نجاحه على الدراسة والمعرفة.

فكرة التوازن

(١) ص ٣٣.
(٢) ص ٧٤.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

من الفروض الأساسية التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية فرضية الرشد الاقتصادي، وترجم هذه الفرضية بالسعي لدي الوحدة الاقتصادية، استهلاكية كانت أو إنتاجية، لتحقيق مبدأ الحد الأقصى، من الإشباع أو الأرباح. وتري النظرية الاقتصادية أن الوحدة الاقتصادية عندما تحقق ذلك فإنها تصبح متوازنة مستقرة.

ويترجم مبدأ الحد الأقصى في ضرورة توزيع الدخل أو النفقات على السلع أو عناصر الإنتاج بالصورة التي تحقق أقصى قدر من الإشباع أو الأرباح.

وقد عبر عن تلك الفكرة شيخنا في عبارته البسيطة التالية: «وأما سوء التدبير فإن لا يوزع نفقته في جميع حوائجه على التقسيط والاستواء، حتى يصرف إلى كل باب منها قدر استحقاقه، فإنه متى لم يفعل ذلك وأسرف في واحد وقصّر في آخر لم تتشاكل أموره ولم تنتظم أحواله ولم يشبه بعضها بعضاً»^(١).

والترجمة الاقتصادية الحرفية لهذه العبارة لا تتجاوز أن سوء التدبير «عدم الرشد الاقتصادي» الذي يبعد الوحدة الاقتصادية عن تحقيق مبدأ الحد الأقصى أو وضع التوازن يكمن في عدم توزيع الدخل أو النفقات على السلع بالصورة التي تحقق تساوى المنافع الحدية لتلك السلع مقارنة بأسعارها، ويكون ذلك بالمغالة في الإنفاق على بعضها، والتقصير في الإنفاق على البعض الآخر، ومن ثم لن تتحقق المساواة بينها، ولن تستقر أحوال الوحدة الاقتصادية. ونراه في عبارة أخرى يؤكد على فكرته هذه قائلاً: «احذر أن تخرج من يدك درهماً حتى ترى في يدك ما هو خير منه»^(٢). أليس مدلول تلك العبارة البسيطة أن الوحدة الاقتصادية من مصلحتها أن تنفق طالما كان العائد أكبر من النفقة، وتستمر في ذلك حتى يتساوى العائد مع المنفق.

أليست هذه هي ببساطة ركيزة التوازن التي تمثل حيزاً مرموقاً في النظرية الاقتصادية؟ وإذن فإن تحقيق الحد الأقصى في ضوء هذا التحليل يعتبر هدفاً مطلوباً. هذا تقرير من الدمشقي للواقع، لكن ماذا عن توجيهه أو السياسة أو النهج الذي ينصح ويشير به؟ هناك عبارة أخرى ذكرها الدمشقي في هذا الصدد تكمل رؤيته لهذا الموضوع وهي قوله: «وليعلم أن إفراط الحرص في طلب الفائدة - الربح - ربما كان سبب الحرمان وأن شدة الاجتهاد في طلب الربح طريق إلى الخسران»^(٣).

(١) ص ٨٢.
(٢) ص ٨٨.
(٣) ص ٦٦.

وإذن فالمطلوب الاعتدال في طلب الربح، وعدم المغالاة فيه. وقد بين أن ذلك السلوك المعتدل هو الجدير بتسميته تجارة أو سلوكاً اقتصادياً رشيداً، فيقول: «وبمثلته تكون التجارة لأن من اشتد حرصه عمى عن جميع مرآشده وفقد الحكمة ومال إلى الهوى وعدل عن حكم العقل، وخير الأمور ما سر عاجله وحسنت عاقبته»^(١).

ويعود فيركز على تأثير العوامل الأخرى غير الحد الأقصى من الأرباح في أعمال المؤسسة ونموها واستمراريتها، من أمثال المسامحة والصدق، فيقول: «ويجب على التاجر أن يعتمد المسامحة في البيع، فإنها أحد أبواب المعيشة ومجربة للرزق، وذلك بأن يقرر التاجر في نفسه إذا ربح ديناراً واحداً مثلاً كان نصفه موقوفاً على المسامحة إما في وزن أو نقد أو هبة لواسطة أو حطيطة إن سأل المشتري فيها، فإن المشتري إنما باله وذهنه مصروف إلى ذلك. فإن كان التاجر شرها وقال في نفسه قد فرطت في البيع بربح دينار ولو كنت شددت لكان اربحي ديناراً وربعاً، لأنه راغب في الشراء، ولكن الرأي الآن أن أستوفي الوزن جداً واستخرجه راجحاً واستجيد النقد وأتحكم فيه ولا أدفع لسمسار ولا لواسطة شيئاً، فإذا حدثته نفسه بذلك وفعله وقع الاختلاف، إذ كانت الضمانات متباينة، وانصرف المشتري عنه ففاته الجميع»^(٢).

إذن يمكن القول إن نظرة الدمشقي في مسألة التوازن وتحقيق الأرباح تقوم على أساس أن الوحدة الاقتصادية عليها أن تحقق التوازن، وأن تحقق الرشد الاقتصادي، وأن تستهدف القدر المعقول من الأرباح ناظرة إلى العوامل الأخرى الحاكمة. مثل البقاء في السوق وحجم المبيعات. ولشد ما يثير القارئ هنا أن هذا هو ما انتهى إليه الفكر الاقتصادي المعاصر حيال مسألة سلوك المنتج وتوازنه.

النمو الاقتصادي

لم يقتصر الفكر الاقتصادي للدمشقي على الجانب النظري أو التحليلي وإنما تعداه إلى تناول القضايا التطبيقية وإبداء الرأي فيها. ومن أهم هذه القضايا التي أثارها وتناولها ما نصطح على تسميتها اليوم بالتنمية الاقتصادية. وعلى حد علم الباحث فإن الدمشقي في تناوله لقضايا التنمية لم يسبق. وفي تناوله لهذا الموضوع قد أثار العديد من المسائل والقضايا، مثل رأس المال وضرورة تواجده والمحافظة عليه، وتخصيص الاستثمارات ومجالات الاستثمار والفائض الاقتصادي، وضوابط الإنفاق، وغير ذلك من قضايا التنمية.

(١) ص ٦٦-٦٧.
(٢) ص ٦٧.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

ومن يقرأ في الأدب الاقتصادي المعاصر يجد أسماء ذات شهرة في موضوع رأس المال والفائض، نذكر منهم نيركسه، بول باران، شارل بتلهام، ودوزنيري وغيرهم. وبالطبع فلا أحد يدري شيئاً من أمر الدمشقي الذي سبق كل هؤلاء بقرون متطاولة متناولاً تلك المسائل تناولاً علمياً أصيلاً.

وفي الفقرات التالية نستعرض فكر الدمشقي تجاه تلك المسائل.

التحبيب في الغنى والتنفير من الفقر

تناول الدمشقي هذه المسألة بلغة عصره، واليوم نجد مراجع التنمية تكاد تجمع على تناول مساوئ التخلف الاقتصادي وسوء آثاره. والاختلاف بين هذين التناولين هو اختلاف صياغة وزمان ليس إلا.

ونحن نقدر للدمشقي اتجاهه هذا في ذلك العصر الذي شاعت فيه روح الزهد والتواكل وتعمد الفقر والرغبة عن الغنى. يقول في إحدى عباراته: «الغنى يبنى عن خلال شريفة ويخبر عن خصال كريمة جداً، وذلك إن توهم غنى الرجل موروثاً أخبر عن نعمة قديمة ونسبة «نسب» كريمة، وإن توهم مكتسباً أخبر عن همة عالية وعقل وافر ورأي كامل، وذلك أن الضعيف في الرأي والتدبير يفرق المال المجتمع، فمتى يظن بصاحبه جمع المفترق واكتساب ما ليس له أصل، وإن توهم ذلك مجتمعاً من جوائز الملوك ومعادن السلطان أنبأ عن جلاله قدر ونباهة ذكر وأصالة رأي. وإن توهم باتفاق ومصادفة من غير قصد إليه أنبأ عن سعادة جد ويمن طائر ولو لم يكن في الغنى إلا أنه من صفات الله عز وجل لكفى فضلاً وشرفاً عظيماً»^(١).

بهذه العبارة البسيطة وقف الدمشقي تجاه تيار من الزهد والتواكل والتكاسل، والركون إلى الفقر وعدم السعي إلى الغنى، مبيناً أن الغنى بأى سبب مشروع يدل على صفات كريمة ممدوحة للفرد. ونسجل له هذه المقدرة على الإحاطة والتفصيل وتتبع أسباب الغنى. ونسجل له أكثر تأكيده على أن عملية اكتساب الأموال تتطلب راحة عقل وفكر ورأي، وكذلك المحافظة على المال، وإشارته إلى أن ضعيف الرأي والتدبير ليست لديه مقدرة على المحافظة على المال، ناهيك عن إيجاده واكتسابه. ونسجل له أكثر وأكثر ربطه عملية الغنى بالبعد الديني، فهو صفة من صفات الله. ومن ثانياً عبارته هذه ندرك كيف أكد شيخنا الدمشقي في عملية التنمية على الإنسان فهو الذي يوجد المال وهو الذي يحافظ عليه، وهو أيضاً الذي يضيع الأموال ويهدرها.

(١) ص ١٩ وانظر أيضاً ص ٩٤.

ووجهة نظره في الأموال وأهميتها وعدم إمكانية الحياة بدونها مهما كانت نظرة الفرد لها يوضحها في عبارة له: «لا بد من العناية بصيانة المال وحفظه، إذ هو العدة على اتساق التدبير. والراغب في الدنيا والزهّد فيها لا يستغنيان عن طلبه»^(١). ويضع في ذلك تعميماً مهماً «لا فقير أفقر من غنيّ يأمن الفقر»^(٢).

وإذا كانت الأموال على هذه الدرجة من الأهمية فكيف تكتسب؟

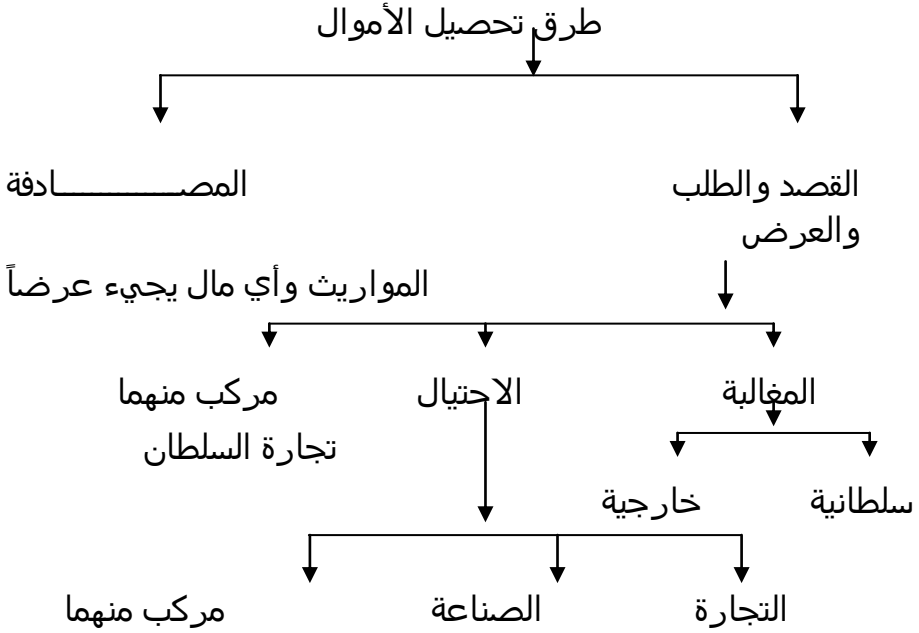
طرق تحصيل الأموال

أرجع الدمشقي أسباب الحصول على الأموال إلى مصدرين؛ أولاً ما كان من طريق القصد والطلب، وثانياً ما كان من طريق المصادفة. وقد مثل لحصول الأموال عن طريق المصادفة بالمال الموروث وبأي مال يأتي عفواً بلا قصد وتدبير.

وأما تحصيل المال بطريق القصد والطلب فهو ينقسم إلى أقسام: اكتساب مغالبة، واكتساب احتيال، واكتساب بأمر مركب من مغالبة واحتيال.

ويقصد الدمشقي بالاكتساب عن طريق الاحتتيال ما لا نقصده نحن الآن في عبارتنا، بل ما كان نابعاً عن ممارسة طريقة من الطرق المشروعة، مثل الصناعة والتجارة، أي اكتسابه عن طريق ممارسة حيلة أو وسيلة من وسائله. والشكل التالي يترجم حرفياً ما قاله الدمشقي في هذا الصدد. مخافة الإطالة في نقل عباراته^(٣).

(١) ص ٨٥
(٢) نفس المكان.
(٣) ص ٥٩ - ٦٤.



وفيما يلي نعرض بإيجاز لمفاهيم وأبعاد هذه الطرق كما يراها
الدمشقي:

١- ذهب الدمشقي إلى أن «جميع أسباب حصول الأموال تأتي من جهتين؛ إحداهما من طريق القصد والطلب، والثانية من طريق المصادفة والعرض»، وهو يعني بالأموال المتحصل عليها من طريق المصادفة والعرض كل مال يحصل عليه الإنسان عفواً وعرضاً مثل المواريث.

٢- من طرق الحصول على الأموال قصداً وإرادة اكتساب الأموال عن طريق المغالبة. وهو يقصد بذلك الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق سلطة الدولة مثل الضرائب والرسوم والصدقات. أو يتم الحصول عليها بطريق النهب والسرقعة والاختلاس.

٣- قسم طرق الاحتيال في الحصول على الأموال إلى التجارة والصناعة والمركب منهما. وقسم الصنائع إلى صنائع علمية مثل الفقه والنحو والهندسة، وصنائع عملية مثل الحياكة والفلاحة، وما جرى هذا المجرى، مما لا يحتاج في إدراكه إلا إلى كثرة المشاهدة والدراسة فيثبت رسوم ذلك في نفسه وإلى صنائع عملية وعلمية مثل الطب.

وقسم التجارة إلى ثلاثة أصناف. نعرض لها عند تناولنا لفكر الدمشقي الإداري. وأما الطرق التي تجمع بين الصناعة والتجارة فمثل لها بالعطارة

والبزازة.

٤- طرق تحصيل الأموال التي تجمع بين المغالبة والاحتيال وهي «تجارة السلطان التي تكون فيها الطروح والابتياح والبيع الذي لا يقدر أحد أن يزيد عليه في حال الشراء ولا يمنع من تحكمه في البيع»^(١).

ولا يقتصر هذا الطريق من الاكتساب على تعامل الحاكم فقط بل يتعداه إلى تعامل ذوى الجاه العريض مع بقية الأفراد فإن ذلك هو الآخر فيه «منع العامة من البيع والشراء لما يحتاجون إلى بيعه وشرائه»^(٢).

وربما كانت هذه المسألة من أكثر المسائل المثارة هنا فائدة، فقد أبدع الدمشقي هذه الأساليب من الأساليب العادية لاكتساب الأموال رغم ما فيها من مظاهر المعاملة، فهي في حقيقتها اكتساب بطريق المغالبة. وقد وقف منها الدمشقي موقف الرفض والتنفير، لما يترتب عليها من سوء الآثار الاقتصادية. وهو بذلك يكون قد سبق ابن خلدون فيما ذهب إليه تجاه هذه القضية. يقول الدمشقي: «قال بعض الحكماء إذا شارك السلطان الرعية في متاجرهم هلكوا»^(٣). وللحق فإن تناول ابن خلدون لتلك المسألة كان أكثر تحليلاً وتفصيلاً وأقرب إلى الدقة. وقد يكون عذر الدمشقي في ذلك أنه تناولها في كتاب سماه بنفسه إشارة ومختصراً وموجزاً.

رأي الدمشقي في مراتب وأفضليات الصناعات والأعمال

ذهب الدمشقي إلى أن العلوم والصنائع والأعمال وإن كانت كلها حسنة ومطلوبة إلا أنها تتفاضل فيما بينها. يقول: «الصنائع مختلفات، ولها درجات متباينات، فمنها ما يرفع أهله ويشرفهم ويغنيهم عند المساجة والمكاثرة عن كريم المناسب وشريف المناصب، ومنها ما يضع المحترفين به أشد الضعة، ويخلمهم أقبح الخمول، حتى لا يكون لأحد منهم نظر في منزلة ولا كفاءة في مناكحه. فالعلم بالصنائع والعلوم على الإطلاق حسن لكن بعضها أفضل من بعض»^(٤).

معايير الأفضلية

ذهب الدمشقي أن معايير أفضلية صناعة أو علم على آخر ترجع إلى معيارين: أولاً موضوع الصناعة والعمل والعلم. والثاني ثمره الصناعة وغايتها.

ولنستمع إلى الدمشقي يعرض لنا ذلك «ويجري التفاضل بينها من وجهين: وهما من قبل موضوعها، ومن قبل غايتها. مثال ذلك قولنا الطبيب أفضل من النجار. بيان ذلك أن موضوع الطبيب الذي ينظر فيه

١، (٢) ص ٦١.

٢، (٣) ص ٦١.

٣، (٤) ص ٦٢.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

ويبين أثر صناعته أبدان الناس، وموضوع النجار الذي ينظر فيه ويبين أثر صناعته الخشب. وأبدان الناس أفضل من الخشب. وأما من قبل الغاية فإن غاية الطبيب حفظ الصحة الموجودة وإعادة الصحة المفقودة، وغاية النجار تأليف الخشب على الصورة القائمة في نفسه كالسرير والباب. وحفظ الصحة على الأبدان أفضل من عمل الباب والسرير، والنجار لا ينتفع به في الوقت الواحد إلا واحد من الناس والطبيب ينتفع به في الوقت الواحد الجماعة الكثيرة من الناس. وبهذا المثال يقع التفاضل في سائر الصنائع»^(١). ونترك التعليق على موقف الدمشقي هنا إلى أن ننتهي من عرض موقفه من تفاضل الصناعات.

رأي الدمشقي في الصناعات العملية «المهن»: ذهب الدمشقي إلى أن تلك الصناعات إنما تؤمن لصاحبها أدنى مستوى معيشي ممكن، فهي من حيث الأثر الاقتصادي تعتبر أعمالاً غير مربحة، وهي كذلك على المستوى الاجتماعي. يقول الدمشقي: «وأما الصنائع العملية، وهي المهن فقد قيل قديماً الصناعة في الكف أمان من الفقر وأمان من الغنى، وذلك أن الصانع بيده لا يكاد كسبه يقصر عن إقامة ما لا بد له منه، ولا يكاد كسبه يتسع لاقتناء ضيعة أو عقد نعمة، وأيضاً فإنه مع ذلك إذا ميز الناس دخل في أدون طبقاتهم»^(٢) وقد يكون الدمشقي في هذا الموقف واصفاً لواقع قائم ليس إلا، دون أن يكون هناك تقويم لهذا الواقع. وإلا كان مخطئاً، فليس بالضرورة في كل الأحوال أن يكون ما قاله الدمشقي في المهن صحيحاً.

الصنائع الحقيرة والمهينة في رأي الدمشقي: ذهب الدمشقي إلى أنها الأعمال والصناعات المضرة بالعقول والمضرة بالأجسام والمضرة بالأخلاق والقيم. يقول الدمشقي: «وأما الصنائع التي كرهتها الحكماء الأخيار فمنها الصنائع المضرة بالعقول والآراء، وهي التي يخالط نووها النساء والصبيان كثيراً، ومنها الصنائع المضرة بالأدمغة والأجسام، مثل معاناة الأشياء المنتنة والسمك والغبار كصناعة الكيال والمغربل والذي يدق الكتان والأعمال الشاقة مثل حمل الأثقال وما شاكل هذا الأمر. والخدم «الخدمات» المهينة التي تكسب العار، مثل من يعرض نفسه للسخرية والاستهتار»^(٣).

هذه هي رؤية الدمشقي للصناعات والأعمال ومراتبها. ويمكن أن نتفق معه في جملة ما قاله، خاصة في تركيزه على معيار الآثار الاجتماعية العامة للصناعة والعمل. وكلما كان النفع الاجتماعي للعمل أكبر كان أفضل، وكذلك كلما كان موضوع العمل والصناعة أهم كان

(١) ص ٦١.
(٢) ص ٦٣.
(٣) ص ٦٣ - ٦٤.

أفضل من غيره. ولا يعنى هذا تحقير الأعمال الأخرى غير الضارة، وإنما كل ما يعنيه أنها تحتل رتبة أقل. ولا شك أن ذلك أمر معترف به اقتصادياً بل وشرعياً، فهناك المصالح الضرورية والمصالح الحاجية والمصالح التحسينية. وهي متفاوتة الأهمية. ولاشك أيضاً أنه إذا ما خیرنا بين المحافظة على الصحة أو إعادتها وبين صناعة سرير أو مقعد لاخترنا الأولى. والدمشقي بذلك يمهّد إلى ضرورة اتباع الأولويات عند تزامن الصناعات وتطامن التمويل، وعجز العمالة.

أما عن تعرضه للصناعات المضرة فقد كان موفقاً فيه إلى حد كبير، خاصة في عصره، حيث لم يكن هناك ما يعرف حالياً بالأمن الصناعي، والذي مازال غائباً في الدول المتخلفة.

ولم ينفرد الدمشقي بتصنيف الصناعات إلى شريفة ومهينة، لأن العلماء قد ميزوا بين الحرف الشريفة والحرف دنينة. ولا يعنى ذلك التنفير المطلق من المهن الدنينة. لكن المقصود تبيان الواقع من جهة، وتحرى الأفضل من جهة أخرى.

الفائض الاقتصادي

نالت مسألة الفائض الاهتمام الوافر لدي الدمشقي. فقد بين أن الفائض هو عماد رأس المال، ودعامة النمو والتقدم، وأنه إذا ما فقد على المستوى الفردي أو المستوى القومي فلا نمو ولا تقدم، بل ولا بقاء على الحال الراهنة، بل تدهور واضمحلال.

ولشدة اهتمامه بهذا الموضوع درس الاحتمالات المتعددة التي قد تكون عليها حالة الفرد أو المجتمع تجاه الفائض، مبيناً أن هناك احتمالات ثلاثة:

فقد يكون الدخل مساوياً للاستهلاك، أي أن $S = D$ وفي تلك الحالة لن يكون هناك فائض، ولن يتحقق تقدم، بل سيفنى رأس المال ذاته.

وقد يكون الدخل أقل من الاستهلاك، أي أن $S < D$ ، وتلك الحالة ترتب آثاراً أكثر سلبية من الحالة الأولى.

وقد يكون الدخل أكبر من الاستهلاك، أي أن $S > D$ ، وتلك هي الحالة الوحيدة التي يتكون فيها الفائض، ومن ثم يمكن التقدم والنمو.

وهذه هي عبارة الدمشقي «حفظ المال يحتاج إلى خمسة أشياء: أولها ألا ينفق أكثر مما يكتسب. فأنه متى فعل ذلك لم يلبث المال أن يفنى ولا يبقى منه البتة. حتى إن رجلاً كان رأس ماله خمسمائة دينار، وكان ربحه في كل عام خمسمائة دينار، وكانت نفقته في كل سنة خمسمائة دينار. فوقع منه تفریط في سنة واحدة بزيادة دينارين من النفقة، فخرج من رأس ماله

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

وافقر بعد تسع سنين، حتى لم يبق له شيء البتة، واعتقل في حبس القاضي على دنانير بقيت عليه مما أنفق. بيان هذه القصة أنه ضاع منه في أول سنة ديناران وفي الثانية أربعة دنانير، وفي الثالثة ثمانية دنانير، وفي الرابعة ستة عشر ديناراً، وفي الخامسة اثنان وثلاثون ديناراً، وفي السادسة أربعة وستون ديناراً، وفي السابعة مائة وثمانية وعشرون ديناراً، وفي الثامنة مائتان وستة وخمسون ديناراً، وفي التاسعة خمسمائة وأثنا عشر ديناراً. الثاني ألا يكون ما ينفق مساوياً لما يكسب، بل يكون دونه، ليبقى عنده لئلا ينفق ما ينفق أو أفة تنزل أو وضعية فيما يعانیه إن كان تاجراً أو جائحة على غلته وثماره، وما شاكل ذلك. وليس ما ذكرته على أن يقاس كسبه يوماً بيوم بما ينفقه فيه. لكن يقيس عاماً بعام، ونحو ذلك من الزمان الذي فيه طول، ويضرب خير الأمر بشره، فإن «الكسب تارة يبرد ويقل ثم يعود إلى مثل ذلك الدور أو أقل أو أكثر. وهذه سبيل النفقات، وربما نقصت وربما زادت بحوادث غير مستمرة. فافهم ذلك هداك الله إلى الخير»^(١).

هذه عبارة الدمشقي، وفيها تجلت عبقريته التحليلية تجاه مشكلة تعدد في عصره، بل وفي عصور لاحقة طويلة جد متقدمة. لاحظنا أنه أكد بقوة على ضرورة أن يكون الاستهلاك أقل من الدخل. وبين بوضوح كامل مضار الحالة العكسية وهي كون الاستهلاك أكبر من الدخل، مؤكداً على أن ذلك يحيق برأس المال نفسه خلال عدة أعوام. ومن مثاله الذي ضربه تنكشف لنا ملامح الدمشقي الرياضية. إذ يتبين من مثاله أنه كان على دراية بما يعرف حالياً في الرياضيات بالمتواليات الهندسية. ألا يعد ذلك إرهاباً مبكراً لاستخدام الاقتصاد للأداة الرياضية في تحليله؟

ونلاحظ من عبارته أيضاً دقته في أخذ الفترة الزمنية وليست لحظة واحدة في الحساب عند تقدير كل من الدخل والاستهلاك. فلا يقارن دخل يوم بنفقة يوم، فقد يزيد الدخل في يوم عن يوم، وقد يحدث ذلك بالنسبة للاستهلاك. وإذن فعند المقارنة بين الدخل والنفقات تؤخذ فترة زمنية معقولة تتخلها عادة فترات وفرة وفترات قلة في الدخل وفي النفقة.

ثم تجرى عملية المتوسطات فنحصل على متوسط الدخل خلال الفترة ومتوسط الاستهلاك. وفي ضوء ذلك يجري السلوك على أساس أن يكون الاستهلاك أقل من الدخل.

وقد حلل أهمية عدم الاقتصاد على مساواة الدخل بالاستهلاك. لأن مساواتهما تعنى عدم التأمين ضد ما قد يقع من أحداث ووقائع غير محسوبة.



بهذا أوصلنا شيخنا الدمشقي إلى ضرورة تكوين الفائض في إنجاز النمو والتقدم.

الموازنة العامة

في الواقع، عبارة الدمشقي السابقة ربما غلب عليها الطابع الجزئي، الذي يتناول الوحدات الاقتصادية الصغيرة كلا على حدة، وإن كانت في حقيقة الأمر تنطبق على الاقتصاد الجزئي وعلى الاقتصاد الكلي. ومع ذلك فقد وجدنا الدمشقي يحرص على تناول الاقتصاد الكلي تناولاً صريحاً ومباشراً، مطبقاً عليه نفس القانون الذي سلكه في الاقتصاد الجزئي. من حيث ضرورة تكوين الفائض على المستوى القومي، فيقول: «اعلم أن حاصل المملكة - دخلها أو إيراداتها - إذا كان بإزاء مؤنها - أي موجهاً كلياً للنفقات الجارية - كانت كالسفينة وسط البحر الذي قد أحكم أمرها على هدوء ولم يؤمن عليها من الغرق في اهتيابه، وإذا كان حاصلها دون ما يلزم لها حملت قومها على فتح المماطلة وعدلت بهم عن تدبير أمرها في المطالبة بالعاجل منها، وأخطرت - خاطرت - بدمائهم وأموالهم، وكان ما يجري من سعيهم مفسداً لأمرهم في مستقبل الزمان. وهذا أقبح ما يستعرض. وأما إن كان حاصلها أكثر مما يلزم لها فأوضح صلاحاً من أن يحتاج إلى تمثيل أو تعديد، فقد شبه بعض متقدمينا ما كان حاصله أكثر مما يلزم بأجساد الأحداث - أجسام الأطفال، التي توجد بالنمو الزائد على ما كنت عليه، وما كان حاصله مكافئاً لما يلزم له بأجساد الكهول، التي قد ارتفع منه مقاومة صور الانحلال، وما كان حاصله مقصراً عما يلزم له بأجساد من هرموا من المشايخ، فإن الانحلال مستول عليها والتماسك بعيد منها، وكما أن الأجساد الهرمة قريبة من الموت والبلى فكذلك الأموال التي ما يخرج منها أكثر مما يستفاد قريبة من الفناء»^(١).

هذا هو الفائض الاقتصادي وأهميته على كل من المستوى الجزئي والمستوى الكلي كما يراه الدمشقي. ومعلوم أن الفائض يتوقف على كل من الكسب أو الدخل أو الاستثمار والإنتاج كما يتوقف على الإنفاق.

فإذا أردنا تكثير الفائض، بل وإيجاده فلا بد من قيام استثمار وإنتاج على أفضل صورة. ولا بد من وضع ضوابط للإنفاق.

فما هي رؤية الدمشقي للاستثمار؟ وما هي رؤيته للإنفاق وضوابطه؟

ضوابط الاستثمار

تناول الدمشقي بعض ضوابط الاستثمار، ومنها:

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

١- حسن اختيار موطن الاستثمار^(١). بتوفيق نادر وعبقورية استثمارية فذة التفت الدمشقي إلى أهمية وخطورة وجود الموطن الاستثماري الصحيح. وهو بذلك يفتح الباب، ربما لأول مرة أمام المستثمرين، لما بات يعرف بالبيئة الاستثمارية. وضرورة أن تكون موائمة، وأن تؤخذ جيداً في الاعتبار عند اتخاذ القرار المكاني للاستثمار. مشيراً إلى أهم العناصر الحاكمة والمحددة في هذا الشأن والتي تتمثل إجمالاً في العدل والأمن والفرص الاستثمارية. ومن خلال هذه المعايير تصنف الأماكن إلى أماكن جاذبة للاستثمارات، وأماكن طاردة لها. والدمشقي بذلك يشدد على صلاحية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم ودوره الحاسم في جذب الاستثمارات.

٢- ضرورة توفر مستلزمات المشروع. بمعنى أن تكون كافة عناصر الإنتاج متوافرة قبل أن يقدم الفرد على توظيف ماله في هذا المجال. وبعبارة أخرى ضرورة الدراسة المسبقة للإمكانات ومقارنتها بالمستلزمات الفعلية. حتى لا يدخل الفرد أو الدولة في مشروع ثم يتضح بعد ذلك أن مستلزماته أكبر من الإمكانات المتاحة. يقول الدمشقي: «الثالث مما يحتاج إليه في حفظ المال أن يحذر الرجل أن يمد يده إلى ما يعجز عنه وعن القيام به، مثل من شغل ماله في قرية يعجز عن عمارتها أو في ضياع متفرقة لا يمكنه مباشرتها، وليس عنده أعوان ولا كفاة يقومون له بها، أو يتخذ من الحيوان ما تجاوز النفقة عليه مقدار ماله.. ومن تعاطى ما تجوزه طاقته كان خليقاً أن يفوته الربح، فضلاً عن أن يذهب رأس ماله»^(٢). إذن لا بد من الدراسات المسبقة لمستلزمات المشروع والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

٣- ضرورة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، وتقدير الإيراد المتوقع منه. وبعبارة أخرى لا بد من إجراء الدراسات التسويقية للمشروع قبل البدء فيه. يقول الدمشقي: «والرابع مما يحتاج إليه في حفظ المال ألا يشغل ماله بالشيء الذي يبطئ خروجه عنه، وإنما يكون ذلك مما يقل طلابه لاستغناء عوام الناس عنه.. مثل كتب الحكمة التي لا يطلبها إلا الحكماء والعلماء، وأكثرهم فقراء، وهم مع ذلك قليل، وما يجري هذا المجرى مما يقل طالبه»^(٣).

وهذه العبارة للدمشقي - شأن بقية عباراته - تفصح لنا عن مدى مقدرة الدمشقي على السيطرة على موضوع بحثه فهو لا يتكلم في قضية إلا ويضرب أمثلة لها.

(١) ص ٧٣.
(٢، ٣) ص ٨١.

وقد أفادتنا أن الدمشقي كانت لديه دراية كافية بما هو معروف حالياً في الأدب الاقتصادي بظروف الطلب، ومنها عدد المستهلكين، ودخولهم. فعندما تكلم عن التجارة في كتب الحكمة بين أن الطلب عليها قليل، لقلّة عدد المستهلكين، وكذلك لتدني دخولهم. والمعروف أن سعة السوق تتحدد من خلال حجم المتعاملين وقوتهم الشرائية.

٤- هذا بالنسبة لتوظيف الأموال وتثميرها، أما بالنسبة لتوظيف الأعمال وضرورة حسن تشغيلها فيقول الدمشقي: «وأما إن كان الاكتساب بالأرزاق المقررة - المرتبات والأجور - كالكُتّاب والجند ومن جرى مجراهم، أو كالصنّاع العاملين بأيديهم وأبدانهم، فالسياسة لهم في اكتسابهم مواصلة العمل والمناصحة فيه وأداء الأمانة، فإن أثر ذلك يظهر عليهم»^(١).

يؤكد الدمشقي على ضرورة رفع إنتاجية العمل واستمراريته. فمن المهم مواصلة العمل، وكذلك المناصحة فيه وتأديته بأمانة وإخلاص. وذلك كله يعود بأثره على العامل نفسه فيزيد دخله.

٥- وقد أضاف الدمشقي بعداً آخر لرويته في الاستثمار مؤاده أهمية المحافظة على سرعة دوران رأس المال في السلع المنقولة أو رأس المال المتداول. وفي الوقت نفسه ضرورة التأني وعدم العجلة في التصرف في رأس المال الثابت. كأنه يريد أن يقول هناك من الاستثمارات ما يحسن سرعة دوران رأس المال فيها ومنها ما يحسن عدم ذلك. يقول الدمشقي: «والخامس مما يحتاج إليه في حفظ المال أن يكون الرجل سريعاً إلى بيع تجارته بطيباً عن بيع عقاره، وإن قلَّ في ذلك ربحه وكثر ربحه في هذا»^(٢).

٦- الدمشقي يحبذ الاستثمار في الأصول الثابتة من أراضي وعقارات. ويقول عن العقار: «وهو من أفضل الأموال مع العدل الشامل والأمن الكامل، لأنه يجرّ مالاً - يدر دخلاً - بصناعة وبغير صناعة»^(٣). ويقول عن الأراضي الزراعية: «وأفضلها ما قرب من البلاد الجامعة - المدن الكبرى - وكان جيد التربة، كثير الماء، قليل الخراج - الضرائب - مجاوراً لأهل السلامة»^(٤). ثم يأخذ في تفسير أهمية توفر هذه المواصفات بما يجعلنا أقرب ما نكون إلى نظرية الربيع. التي ظهرت متأخرة بعد ذلك على يد ابن خلدون ثم بعد ذلك بكثير على يد الكلاسيك.

هذا عن الفائض من حيث الدخل. فماذا عنه من حيث الإنفاق؟

ضوابط الإنفاق

إذا كان الدمشقي قد تناول قضية الكسب أو الإنتاج تناولاً مفصلاً فإن تناوله للإنفاق لم يقل عن تناوله للإنتاج. لقد تناول مجالات الإنفاق وكذلك قوانينه ثم علاقته بالإنتاج.

ومن خلال ما كتبه الدمشقي في هذا الموضوع يمكن القول إن معادلة الدخل والإنفاق هي على النحو التالي:

الدخل = الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق على الغير

وقد تناولنا الاستثمار في فقرة سابقة فماذا عن بقية مجالات الإنفاق؟ لقد وضع الدمشقي في ذلك ضوابط خمسة تكوّن في مجموعها نظرية متكاملة في الإنفاق. وهذه هي عبارته في ذلك «أما إنفاق الأموال فينبغي أن يُحذر فيه خمس خصال: وهي اللؤم والتقتير والسرف والبذخ وسوء التدبير. فأما اللؤم فهو يا أخي الإمساك عن أبواب الجميل «الإنفاق الاجتماعي» مثل مواسة القرابة والإفضال على الصديق، وتفقد ذوي الحرمان وتعاهد أبواب البر والصدقة على محايج الناس. وكل ذلك على قدر الإمكان والوسع والطاقة. وأما التقتير فبالتضييق فيما لا بد منه ولا مدفع له، مثل أقوات الأهل ومصالح العيال. وأما السرف فهو الانهماك في اللذات، واتباع الشهوات. وأما البذخ فهو أن يتعدى الرجل ما يتخذه أهل طبقته وطوره فيما يتغذى به أو ما عاساه أن يلبسه، طلباً للمباهاة. وأما سوء التدبير فأن لا يوزع نفقته في جميع حوائجه على التسيب والاستواء، حتى يصرف إلى كل باب منها قدر استحقاقه، فإنه متى لم يفعل ذلك، وأسرف في واحد وقصر في آخر لم تتشاكل أموره، ولم تنتظم أحواله، ولم يشبه بعضها بعضاً، ومن سوء التدبير أيضاً ألا يتقدم في اتخاذ الشيء الذي يحتاج إليه عند كثرته وإمكانه والأمن من فساد يعرض له، فيؤخر ذلك إلى حين تدعوه إليه الحاجة مع شدة الاضطرار فيأخذها كيفما اتفق، وبما كان من الأثمان، ويزول عنه حكم الاختيار، ومن سوء التدبير أيضاً أن يتقدم في اتخاذ ما يحتاج إليه لمدة يفسد فيها، كشرائه قبل أن الحاجة إليه، أو يتلف بإهماله لصيانتته وترك الحوطة عليه»^(١).

هذه هي نظرة الدمشقي في الإنفاق وضوابطه. وبدلاً من أن نعلق عليها نترك للدمشقي أن يعلق بنفسه على سوء النتائج المترتبة على عدم الالتزام بضوابط الإنفاق. فيقول: «فاللئيم يؤتى من قبل جهله بالجميل وقلة معرفته بقدره وفضله. والمقتر يؤتى من قبل أنه لا يعرف أبواب الواجب، ويجهل العدل وما في تركه من نقص. والمسرف يؤتى من قبل إثاره اللذة على صواب الرأي. فاللئيم والمسرف ممقوتان عند الناس، لأنهما على

طرف من الجور، والمسرف مذموم عند الخاصة بجهله وعند العامة بنوع من الحسد له، وصاحب البذخ أسوأ حالاً من الجميع، لأن اللئيم والمقتر وإن كان الناس يمقتونهما فإنهما على حال يرجى أن يحفظ معها مالهما. والمسرف وإن كان مذموماً فهو يربح التمتع لذاته. وأما صاحب البذخ فلا مال حفظ ولا لذة التذلل. وأسوأ منه حالاً من كان سيء التدبير، لأنه يؤتى من قبل أنه لا يعرف مقادير النفقة ولا أوقاتها»^(١).

إننا جميعاً أفراداً وحكومات مدعوون ومطالبون بحسن الإصغاء والإنصات لمداول تلك العبارة التي لم يقلها الدمشقي من باب التسلي وإثارة العواطف، وإنما هي نذير بسوء مغبة انحرافات اقتصادية في مجال إنفاق الأموال.

العلاقة العضوية بين اكتساب المال وتثميده وإنفاقه

بعد هذا العرض الموضوعي الدقيق الذي تناول به شيخنا موضوعاً اقتصادياً على درجة كبيرة من الأهمية، وجدناه يخلق بنا في مجال آخر كاشفاً بذلك عن مقدرة اقتصادية. فيوضح لنا بعبارة سهلة موجزة كيف تتعاقب وتتفاعل الكميات الاقتصادية ويكمل كل منها الأخرى.

إن الحصول على المال فحسب لا يغني شيئاً إذا لم يدعمه تثمير رشيد وإنفاق صائب. كذلك فإن إنفاق المال «استهلاكه» دون تثميده يعرضه للزوال السريع. وأخيراً فإن مجرد التثمير مع ترك الاستهلاك والإخلال بالإنفاق الاجتماعي لن يبقى هو الآخر على المال. تلك هي الفكرة المستقاة من عبارة الدمشقي التي تفصح لنا عن إسهام رائد في مجال التحليل والسياسة الاقتصادية.

ولنستمع إلى نص عبارته: «إذا لم يكتسب الإنسان ولم يكن له مال لم يعيش ولم يعيش به، وإذا كان ذا مال وذا اكتساب ولم يحسن القيام عليه أوشك أن يفنى، وإن هو أنفق ولم يثمره لم تمنعه قلة الإنفاق من سرعة النفاذ، كالكحل الذي لا يؤخذ منه إلا مثل الغبار ثم هو سريع النفاذ. وإن هو اكتسب وثمّر وأصلح وأمسك عن الإنفاق في أبوابه ومواضعه الواجبة حقاً كان فقيراً، كالذي لا مال له، ثم لا يمنع ذلك ماله أن يغادره ويذهب، حتى لا يدرك منه شيئاً كالحوض الذي لا يزال ينصب الماء فيه فإذا لم يكن له مغيض ومخرج خرج من أماكن شتى فذهب ضياعاً»^(٢).

الإنفاق وبعض الأنماط السلوكية والاجتماعية

لم تفت هذه القضية على شيخنا، فلقد ناقش بعض المفاهيم والظواهر الاجتماعية والسلوكية التي كانت قائمة في عصره، موضحاً دورها السلبي

(١) ص ٨٣.
(٢) ص ٨٦.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

في عملية النمو والتقدم، من خلال ما تهدره من أموال في نفقات منحرفة
كالتسرف والشره والإنفاق على المعاصي. ومن ذلك:

تفنيده للمفهوم الذي كان سائداً لدى البعض من أن المال ما خلق إلا
لإنفاقه والتمتع به في أي شيء، كذلك تفنيده للمفهوم الشائع من أنه كلما
أنفق الإنسان مالاً عاد إليه مال آخر ثانية. أي بالتعبير الدارج عندنا
«أصرف ما في الحبيب يأتيك ما في الغيب».

ولاشك أن شيوع مثل تلك المفاهيم بين الأفراد يدمر ما قد يكون هنالك
من أموال، ويحول دون تكوين مدخرات، ومن ثم تحقيق تقدم وتنمية.

يقول الدمشقي: «واعلم أن أكبر آفات المال شيئان يعتقدهما الجاهل
بقدره من ملاكته: أحدهما أن حق المال الإنفاق، وأن مالكة إن لم يصرفه
فيما تتطلع إليه نفسه من شهواته في حياته وإلا حظي غيره بما بقي منه
بعد وفاته. والثاني ما يرجوه من سرعة الخلف في إنفاقه. وهذان
الاعتقادان فاسدان إلا في اليسير، لأنه ليس حق ما ملك من المال الإنفاق،
فإن كان إنفاق ما تدعو الحاجة إليه حسن المعنى، لكن في المال قوة
سماوية تصرف قلوب الناس إلى صاحبه وتحملهم على تعديله وتكميله
والثقة به في جميع أموره ومتصرفاته، ومعه تنزيه صاحبه عن التذلل
وصيانيته من رق الحاجة، وإنما مثل المال لصاحبه كمثل فضل القوة
للإنسان، متى احتاج إليها منعت منه، وإن استغنى عنها صانها إلى أوان
المدافعة عنه ولم يتهيأ له العمل في إفسادها وإصلاحها وإخلاقها. وليس
من حق نعمة الله عزوجل عليه فيه أن يجعل ما جناه منه ذريعة إلى خلافه
فيسلط عليه شهواته المؤذية وذرائله وذاته المختلفة وبسطته، ولكنه يأنس
بحسن مجاورته له، يصرف إلى ما اكتنفه من حقوق الله سبحانه وتعالى،
فإن لحقه أجله لم يضره من صار إليه بعده. وأما التأميل بسرعة خلف ما
ينفق منه فإنما يرجى عند إنفاق ما قاد الحق إلى إنفاقه، وتكفلت الشريعة
بالمثوبة عليه في محنة تلحق صاحبه فيه أو إعانة لذوى فاقة بشيء منه.
وأما ما خرج عن هذا فأولى الأمور بصاحبه أن ينتقل عن انتظار خلفه
إلى تجديد التوبة مما أنفق والإقلاع عنه»^(١). وما أروع من عالم عندما
يقول: «المال تخربه المعصية»^(٢).

ثم نراه يتكلم عن الشره بأسلوب العالم النفسي والاجتماعي
مشيراً إلى ما يترتب عليه من مضار اقتصادية. مؤكداً على أنه
يضعف الرأي وينقص العقل والفكر ويزعزع الإرادة، ويحيل
الإنسان إلى قوة شهوية لا ضابط لها.

(١) ص ٩٥ - ٩٦.

(٢) ص ٨٦.

يقول الدمشقي: «وأول ما يجب على العاقل اعتماده استشعار القناعة وحسم الطمع والاقتصار من العائلة والنفقات على مالاً مندوحة عنه ولا يحفظ الصحة أقل منه، ليقل شرهه ويضعف حرصه وشدة اجتهاده، لأن هذه الأسباب تنقص العقل وتضعف الرأي وتوهن العزم، ولذلك قيل لا يستعرض شيئاً من الأشياء ذو فاقة إليه، فإن العريان يستوفق كل طمر – الثوب البالي – يدفنه ويستره، والجائع يستلذ كل طعام يشبعه. فإذا فعل ما ذكرته صار مختاراً بعد أن كان مضطراً، واعترضته الرغائب فتخير أفضلها وأحمدتها عاقبة»^(١).

تحليل نفسي دقيق لتأثير الجوانب النفسية على السلوكيات الاقتصادية. وإذا كان هذا هو مأل الشره فقد نادى الدمشقي بعدم الاستغراق في طلب المال واكتسابه وإنما بالاعتدال في ذلك، يقول الدمشقي: «... ومن كان كذلك وكانت غلته أو ربح ماله يقوم بمؤنته ونفقة عياله ويفضل له بعد ذلك فضل يصرف بعضه في أبواب البر التي تقدم وصفها وبعضه يدخره لزمانه ونوائب دهره فينبغي ألا يطلب أكثر من ذلك فإن طلبه لأكثر من هذا شره»^(٢).

وهكذا وجدنا الدمشقي يؤكد على أهمية السلوك الإنفاق للفرد وللدولة، مبيناً أن الإنفاق لا يقل أهمية عن الإنتاج والكسب. وقد فصل القول في ضرورة التوازن الإنفاقي مؤكداً أن الادخار وما يعقبه من استثمار هو عنصر إيجابي وليس مجرد فضلة تفضل عن الاستهلاك.

هذه بعض جوانب الفكر الاقتصادي لدى شيخنا الدمشقي كما فهمناه من كتابه «الإشارة على محاسن التجارة».

ننتقل بعد ذلك لاستعراض بعض جوانب فكره الإداري من خلال كتابه المذكور، ولا يخفي أن كلا من الفكر الاقتصادي والفكر الإداري جد متداخلين ومتراپطين، ومع ذلك فقد وجدنا من المفيد التعرض لكل منهما على انفراد.



القسم الثاني الفكر الإداري

نلاحظ أن الدمشقي قد عنون كتابه «الإشارة إلى محاسن التجارة». وعلاقة التجارة بإدارة الأعمال جد وثيقة بل ومميزة. فالزراعة عموماً أقل من التجارة التصاقاً بالإدارة، وعندما تحولت في العصر الحاضر إلى زراعة تجارية برزت علاقتها واضحة بالإدارة. والصناعة أكثر حداثة في نشأتها من التجارة، وهي في جملتها عملية تجارية بمفهوم التجارة الواسع الذي يعنى النشاط الاقتصادي الذي يستهدف تحقيق الأرباح.

وهكذا نجد علاقة التجارة بالإدارة واضحة قوية، ولا أدل على ذلك من أن معظم فروع الإدارة تتعلق بعناصر العملية التجارية، فهناك إدارة المشتريات وهناك إدارة المخازن وهناك إدارة النقل وهناك إدارة البيع وهناك إدارة الرقابة على الجودة... الخ.

الدمشقي وإدارة العملية التجارية

في البداية نلاحظ أن الدمشقي عند تناوله لمصادر الكسب وجدناه قد نوع تلك المصادر ولم يقصرها على التجارة. ومع ذلك فقد جاءت نظرتة للتجارة متمشية مع النظرة الإسلامية والنظرة العربية لها، إنها في المصاف الأولى لمصادر الكسب، إن لم تكن أفضل وأهم تلك المصادر، كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء ومنهم الدمشقي، الذي اعتبر التجارة أفضل المعاش: يقول في عبارة له: «التجارة إذا ميزت من جميع المعاش كلها وجدتها أفضل وأسعد للناس في الدنيا، والتاجر موسع عليه وله مروءة. ومن نبيل التاجر أن يكون في ملكه أوف كثيرة ولا يضره أن يكون ثوبه مقارباً «غير جيد». فالذي يتصرف مع السلطان لعله تقصر يده في بعض الأوقات عن نفقته، وهو مع ذلك محتاج إلى صقل ثوبه وعمامته وجمال دابته وتنظيف عدتها وسرجها ولجامها وغلّامه. فإن كان جندياً فمؤنثته أغلظ وعيشه أنكد، وهو عند الناس ظالم وإن أنصفهم، ومبغض وإن تحبب إليهم، ومكروه الجوار وإن أحسن جواره»^(١).

يقارن الدمشقي بين التجارة وبعض الأعمال، التي منها العمل مع الحاكم وكذلك العمل بالجندية، مبرزاً أن التجارة تتميز عن هذه الأعمال من حيث كثرة دخلها، وفي الوقت نفسه عدم ارتفاع تكلفة المعيشة بالنسبة للتاجر، بالإضافة إلى عدم وجود مشاعر البغض والكراهية من المجتمع له. وعلى أية حال قد يكون الدمشقي على حق في هذا التحليل الاجتماعي، خاصة إذا ما ربطناه بالظروف

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

التي كانت سائدة في عصره. وفي الحقيقة فإن ما قاله هو صحيح
أيضاً إلى درجة كبيرة في كثير من الحالات الحاضرة.

ومع ذلك فقد أنصف الدمشقي عندما لم يكتف بهذا الوجه للتجارة بل
تناول وجهها الآخر وما يكتنفها من سلوكات وتصرفات غير محببة ولا
مرغوب فيها.

فقد تكشف له بما له من حنكة ودراية تجارية أن التجارة في طبيعتها
تستدعي بعض التصرفات السلبية.

فيقول: «إلا أن التجارة مع ما ذكرته من فضلها مبنية على الشدة
والمصارفة والنظر في الحقير والمضايقة في الطفيف. ومتى لم يكن
التاجر عندهم هكذا كان معيباً»^(١). وكان المثل السائر اليوم «التجارة
شطارة» كان سائداً أيامه.

وفي الفقرات التالية يظهر لنا كيف أن الدمشقي كان على دراية كاملة
بما جرى في دنيا التجارة من ألياب وتصرفات.
أنواع التجارة

تناول الدمشقي أنواع التجار مقسماً إياهم إلى ثلاثة أنواع: تاجر خزان
وتاجر ركاض وتاجر مجهز. ومن خلال تناوله لأعمال كل واحد من
هؤلاء يمكن القول إن أقرب ما يكون إلى التاجر الخزان هو ما يعرف
حالياً بتاجر الجملة، وأقرب ما يكون إلى الركاض هو تاجر الاستيراد، أما
المجهز فهو تاجر التصدير. يقول الدمشقي: «والتجار ينقسمون إلى ثلاثة
أصناف، فمنهم الركاض ومنهم الخزان ومنهم المجهز»^(٢).

الدمشقي وإدارة المشتريات
أولى الدمشقي عملية الشراء عنايته الفائقة، وقد أدرك منذ أزمان بعيدة
ما تنادي به نظرية الإدارة الحديثة من أن الربح يتوقف على سداد
وصلاحية قرار الشراء. يقول الدمشقي: «إن الربح بمعونة الله عز وجل
موقوف على صلاح الشراء»^(٣). ولاشك أن ذلك يعتبر كشفاً إدارياً مبكراً
قدمه الدمشقي لعلم الإدارة. بابتكاره لهذا القانون أو المبدأ المهم في بعض
فروع علم الإدارة.

ولكن كيف يأتي قرار الشراء صالحاً، أو بعبارة أخرى: ما هي
السياسة الشرائية في فكر الدمشقي؟ إن ذلك – طبقاً للنظرية الإدارية –
يتطلب الدراسة الجيدة لعدة عناصر؛ السلعة والكمية والوقت والسعر. أو

(١) ص ٦٩.
(٢) ص ٦٠.
(٣) ص ٧٥.

بعبارة أخرى، تحكمه المبادئ والقوانين المتعلقة بالسلعة وكميتها ووقت شرائها وسعرها.

وسوف يأخذنا العجب عندما ندرك أن شيخنا الدمشقي قد نبه بدقة على تلك المبادئ في العديد من عباراته.

أولاً: الشراء في الوقت المناسب: يقول الدمشقي: «اعلم يا أخي وفقك الله لما يحب ويرضى أن قانون أمر الخزان أن يشتري الشيء في إبانه وتواتر حمله وكثرة البائعين له وقلة الطالبين»^(١). وفي عبارة أخرى له «فالخزان إنما يجب أن يأخذ البضاعة في حال كسادها ورخصها»^(٢). وفي عبارة ثالثة له «ومن سوء التدبير ألا يتقدم في اتخاذ الشيء الذي يحتاج إليه عند كثرته وإمكانه والأمن من فساد يعرض له، فيؤخر ذلك إلى حين تدعوه إليه الحاجة مع شدة الاضطرار، فيأخذه كيفما اتفق، وبما كان من الأثمان، ويزول عنه حكم الاختيار، ومن سوء التدبير أيضاً أن يتقدم في اتخاذ ما يحتاج إليه لمدة يفسد فيها، كشرائه قبل أوان الحاجة إليه، أو يتألف باهماله لصيانته وترك الحوطة عليه»^(٣). هل أجاب الدمشقي على أول سؤال يطرح على إدارة المشتريات وهو: متى يكون شراء السلعة؟! وهل هناك إجابة أدق من إجابته؟!.

وقد بلغ من حرص الدمشقي على ضرورة الشراء في الوقت المناسب أن أكد على ضرورة أخذ أسعار السلع الأخرى المتصلة بالسلعة محل الشراء في الحسبان عند الشراء.

ولاشك أن ذلك يكشف لنا عن مقدرة تحليلية امتلكها الدمشقي في نظرية القيمة والأسعار. فقد أدرك علاقة الطلب على السلع الإنتاجية بالطلب على السلع الاستهلاكية التي تنتجها، كذلك فقد وعى العلاقة بين أسعار السلع المتكاملة. فمثلاً يوصي بشراء ما يحتاجه الإنسان من حيوانات عند نفاق الأقوات وندرتها، لأنها في تلك الحالة تكون منخفضة الثمن. كما يوصي بشراء الأفران والأرحية «المطاحن» عند الرخص والرخاء^(٤). إذ في تلك الحالة يكثر الطلب على منتجاتها.

ثانياً: الشراء بالكمية المناسبة: في توجيهه للتاجر الخزان ذهب الدمشقي إلى أن يكون شراء هذا التاجر ما يحتاجه على دفعات، وليس دفعة واحدة، ويبرر الدمشقي وجهة نظره هذه على النحو التالي «إنه لا يخلو الشيء المشتري إما أن يغلو وإما أن يرخص أو يثبت على سعر واحدة، فإذا اشترى البعض وزاد سعره فقد عرف توجه النفع وتيسر

(١) ص ٧٠.
(٢) ص ٧٣.
(٣) ص ٨٢.
(٤) ص ٨٤.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

الفائدة، ووجب أن يستبشر بذلك، إن كان ممن يقنع ويرى أن الأخذ بالحزم أفضل من غنيمة الخطر. وإن رخص فرح من جهتين: إحداهما السلامة من تفاوت السعر في شراء الجملة، والثانية التمكن من شراء المسترخص الجيد. وإن بقى على حال واحدة لم يزد ولم ينقص يزدد بصيرة في قبض ما يشتريه ويخزنه، فإنه لا يكاد فيما يهجم على شرائه في دفعة واحدة أن يسلم أن تتبع نفسه منه شيئاً أهمله وتتطلع إلى استدراكه»^(١).

هذه نظرية الدمشقي في تجزئه عمليات الشراء: ترى ما رأى رجال الإدارة المعاصرين فيها؟

ثالثاً: الشراء من الشخص المناسب: يقول الدمشقي: «ويجب أن تحتاط في شراء الأملاك فلا تشتتر إلا من ثقة مأمون له ذمة»^(٢) ويقول أيضاً: «وأصل التجارة في البيع والشراء أن يشتري من زاهد أو مضطر إلى أخذ الثمن ويبيع من راغب أو محتاج إلى الشراء، لأن ذلك من أوكد الأسباب إلى مكان الاستصلاح في المشتري وتوفر الربح»^(٣).

رابعاً: دراسة السلعة دراسة جيدة قبل شرائها: يقول الدمشقي: «يجب في كل ما تشتريه أن لا تعول على أول نظرة، فقد قيل أول نظرة سحر، وقيل اتهم نظرك فيما تستحسن، حتى يكون الاستحسان على حال واحد لا ينقص بتكرار النظر»^(٤). وقال أيضاً: «ثم يعتمد شراء البضائع على حال إمهال وتأن وإمكان التخير، فأى بضاعة لم يتمكن فيها من ذلك التمسسه في غيرها»^(٥). يريد أن يقول إن عملية الشراء يجب أن تتم في ضوء دراسة موضوعية متأنية تؤخذ فيها الفرص البديلة، والمقارنة بين السلع المختلفة وتخير أفضلها. وقد بالغ الدمشقي في التأكيد على أهمية دراسة الشيء دراسة جيدة قبل شرائه. وأكد على ضرورة ملائمة السلعة للشخص من جهة، وعلى ضرورة اختبار مقوماتها من جهة أخرى، وعلى الاستعانة بأهل الخبرة والمشورة من جهة ثالثة.

فمثلاً نراه يقول في ضرورة مواءمة السلعة للشخص: «والماشية تصلح إما لرجل له زرع ومواضع رعي، ومقرها في القرية التي زراعتها فيها وله أعوان وكفاه، أو لرجل بدوي وله عز من عشيرة. وأما غير هذه الرجلين فلن يخطئه فيها ما يكمده ويضيق صدره»^(٦).

- (١) ص ٧١.
- (٢) ص ٥٥.
- (٣) ص ٦٦.
- (٤) ص ٥٦.
- (٥) ص ٧٥.
- (٦) ص ٥٨.

وفي تأكيده على اختبار الجودة في السلعة يضرب لنا مثلاً بأرض المزرعة، والمقومات التي ينبغي أن تتوفر فيها قبل شرائها فيقول: «أفضلها ما قرب من البلاد الجامعة، وكان جيد التربة، كثير الماء، قليل الخراج، مجاوراً لأهل السلامة»^(١).

وفي ضرورة الاستعانة بأهل الخبرة ومكاتب الاستشارات يقول الدمشقي: «.. والأخر معونة الخبيرين بها إذا كانوا ثقات واستماع نصحهم»^(٢).

هذه بعض أفكار الدمشقي تجاه عملية الشراء. عرضناها عرضاً دون تحليل تاركين ذلك لأهل الاختصاص من رجال الإدارة، ليؤكدوا لنا صدق مقولتنا من أن الدمشقي هو منسئ علم إدارة المشتريات في العصر الوسيط.

الدمشقي وإدارة المخازن

ذكر الدمشقي عدة أمور للمحافظة على الأموال وصيانتها، من بينها أن تكون المخازن وعمليات التخزين صالحة وسليمة. وبالطبع فإن نظرة الدمشقي في هذا الموضوع ينبغي أن ينظر إليها في ضوء الزمن والعصر الذي قيلت فيه. يقول الدمشقي: «والثاني صيانتها من أن يسرع إليها الفساد والتغير، وذلك بشيئين: أحدهما العلم بالشيء المفسد لكل نوع منها ما هو؟ وكم هو؟. والآخر المعرفة بما يمنع من ذلك الفساد، وبما يزداد في ذلك التوقي وينقص، بحسب اختلاف الأوقات والأحوال، من صيف وشتاء وسفر وحضر. مثال ذلك فيما يزداد وينقص أن أحد الأشياء المتلفة للمتاع الغبار والبلل من الماء والندى وغير ذلك. ويمنع ذلك في الحضر أن يجعل في أسفاط مغشاة برقوق وتوضع على أسرة أو ألواح عالية عن الأرض، ويطرح عليها غش - أغطية - صفيقة، ويفقد سقف البيت إن كان مكشوفاً للمطر أو مثقوباً في مواضع استعمال الماء تحرزاً من الوكف. سيلان الماء - وفي حالة السفر في البحر أو في البر إذا كان في فصل الشتاء فإن كان المتاع جليل القدر واحتيج إلى زيادة في الاحتياط فيغشى ويحزم ويطرح عليه من فوق الأغشية والحزم القطن المندوف، ومن فوقه اللبود القوية الدلك ويحزم حزماً ثانياً ويغشى من فوق ذلك بالخرق المشمعة ويخيط عليه ويطرى بالشمع على مواضع أوصالها ويلبس بالانطاع ويشد عليها.. ويجب أن تحفظ من الخونة والسراق والقطاع، وذلك بثلاثة أشياء: أما من جهة الخونة فبالخواتيم والرشوم والحساب والاعتبار بالكيل

(١) ص ٥٣ وانظر ص ٦٦.
(٢) ص ٢٦

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

والوزن والعدد والتجسس عليهم باستطلاع غوامض أخبارهم. وأما من
جهة السراق فبـالـخـزن فـي المـواضـع

المأمونة التي لا يتطرق إليها ذو فطنة والأبواب الوثيقة والإغلاق الجيدة
والحيطان الرفيعة - العالية -»^(١).

وفي عبارة أخرى يتكلم عن مواصفات مخازن الغلال فيقول: «كل ما
كان من المخازن ناشفاً وحيطانه وأرضه ناشفة من البلل والنداوة، فإن
كانت أرضه مبلطة فهو أفضل. وذلك أن الذي يخزن من الغلات في
المواضع الندية لا يكاد أن تبقى الحرارة العفنة فيجب أن يكون بابه
وطاقاته التي للضوء إلى جهة الشرق، لأنها مهب ريح الصبا، وهي أقل
الرياح رطوبة وعفناً... وأكثر آفات هذه الأشياء الفأر، فيجب أن يخزن في
المخازن المبلطة ذوات الحيطان المحكمة، ويجعل فيها في بعض الأوقات
السنانير ومصائد الفأر والأدوية التي تسحق وتعجن بالدقيق والخبز لقتل
الفأر.. ويجب أن يختار للزيت ما كان دفيئاً سخناً ويكون بابه وطاقت
الضوء فيه إلى جهة الجنوب وتكون أرضه محكمة التبليط وحيطانه
موزرة بالحبس والجير. وذلك نافع من ثلاثة أوجه: أحدهما أنه متى كان
دفيئاً سخناً كانت الخوالي «أوعية الزيت» فيه سخنة فيبرق الزيت وينصقل
ويكتسب لمعاناً وحسناً. وكون بابه وطاقتاه إلى جهة الجنوب يعين على
هذا الغرض، لأنها ريح حارة. وأما الثاني فإنه متى حدث ببعض أوعيته
حادث فأهريق على الأرض منه شيء تدورك وجمع منه البعض، وربما
لم يتلف إلا اليسير. والثالث أنه متى كانت أرضه وحيطانه محكمة وتفقدت
لم يكن فيها جحر فأر، وتختار له الخوابي المجربة فإن كانت متساوية
القدر والشكل فهو أحسن، وإذا ملئت فدع منها بعضها فارغاً، ليكون عدة،
فإن حدث بشيء منها حادث حول إلى الأخرى»^(٢).

هناك أكثر من ملاحظة نخرج بها من عبارته هذه نجلها فيما يلي:

١- ربما كان من أبداع ما فيها ما أكد عليه من أهمية تخير موقع
المخزن، من حيث الحرارة والبرودة والجفاف والرطوبة، بل لقد أشار إلى
ما هو أكثر من ذلك وهو ضرورة دراسة هندسة الريح، وفي ضوءها
تصمم الأبواب والنوافذ، بما يتفق وحاجة المخزون. والاختلاف العصري
قد يكون في استخدام آلات التبريد والتسخين ليس إلا. والحق أنه حتى في
عصرنا هذا فإن استخدام الهواء والريح أفضل بكثير من استخدام أدوات
التبريد الحديثة. وخاصة من وجهة نظر علماء البيئة وعلماء التنمية.

(١) ص ٢٧.
(٢) ص ٤٩ - ٥٠.

٢- تأكيده على ضرورة العناية القصوى ببناء المخازن وسطحها وأرضيتها بما يقلل العادم إلى أدنى درجة ممكنة، وذلك بالإضافة إلى إشارته إلى نوعية أو عية التخزين وكيفية استخدامها.

٣- تأكيده على المراجعة المخزنية المستمرة بما يضمن عدم التلاعب في المخزون.

٤- اهتمامه باستخدام كافة الوسائل لمواجهة الحشرات المتلفة للمخزونات من حيوانية لعقاقيرية. وانظر مقدار ما يهدر ويبدد من سلع زراعية وغيرها نتيجة لسوء التخزين وتعرضها لهذه العناصر.

والواقع أن الدمشقي لم يقف به اهتمامه بعملية التخزين عند هذا الحد بل تناول مسألة أخرى هامة في العملية التخزينية وهي تجهيز المادة المراد تخزينها تجهيزاً خاصاً حتى لا تتلف بالتخزين. ومن ذلك قوله في «تخزين اللحوم» يجب أن يشرح وينقى من العروق والعظام ويجعل ملح قليل ثم يعبى على بلاطة ويوضع عليه لوح ويتقل بأحجار ويترك ست ساعات، حتى يتصفى ما فيه من الدم والمائية ثم ينشر على حبل في الهواء والظل ست ساعات أيضاً، ثم يقطع ويقلى في القدر على النار بالشحم والزيت، حتى ينضج ثم يرفع في أواني فخار وتحكم تغطيته»^(١).

هذه نبذة خاطفة عما قدمه الدمشقي رحمه الله من فكر مخزني في وقت كان فيه الغرب يعيش ظلام العصور الوسطى. والأمر متروك في النهاية لعلماء إدارة المخازن ليضعوا لنا فكر الدمشقي المخزني موضعه الصحيح.

الدمشقي وإدارة المبيعات

تناول الدمشقي عملية البيع من أكثر من زاوية. ولعل أهم إسهام له هنا هو ربطه البعد النظري بالبعد المذهبي أو السياسي. كذلك فقد أبرز ضرورة البيع في الوقت المناسب، وقيام ما يمكن أن يقترب حالياً من عملية التنبؤ وتوقعات المستقبل. وله أيضاً التأكيد على القيم الحاكمة في عملية البيع من المسامحة وعدم المغالاة في استهداف المزيد من الأرباح. يقول الدمشقي: «وأصل التجارة في البيع والشراء أن يشتري من زاهد أو مضطر إلى أخذ الثمن، ويبيع من راغب أو محتاج إلى الشراء، لأن ذلك من أوكد الأسباب إلى مكان الاستصلاح في المشتري وتوفر الربح»^(٢).

والواقع أننا قد لا نجاريه مذهبياً فيما ذهب إليه من الحرص على الشراء من المضطر والبيع له، فقد يكون ذلك في بعض الحالات غير

(١) ص ٥٢.
(٢) ص ٦٦.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

محبب في الإسلام. والدمشقي في الحقيقة يتكلم هنا عن واقع أو هو تحليل نظري، فهو يقول: «وأصل التجارة...». ومع ذلك فالمبدأ في عمومته سليم، من حيث الحرص على أن يوجد للسلعة طالب وراغب وإلا ما بيعت. تأكيداً على أهمية دور الطلب في السوق.

ويقول الدمشقي: «وليعلم أن إفراط الحرص في طلب الفائدة - يقصد الربح - ربما كان سبباً للحرمان وأن شدة الاجتهاد في طلب الربح طريق إلى الخسران»^(١).

ومعنى ذلك أن سياسة التسعير ينبغي أن تستهدف تحقيق المعدل المعقول من الأرباح وليس أقصى معدل ممكن.

ويقول الدمشقي: «ويجب على التاجر أن يعتمد المسامحة في البيع فإنها أحد أبواب المعيشة وجلبه للرزق»^(٢). والدمشقي هنا يمزج التحليل بالسياسة، فهو يحبب في المسامحة في البيع بكل صورها، وهو في الوقت نفسه يبين أن هذه المسامحة لن تكون على حساب الربح الكلي للتاجر، بل هي في الحقيقة تزيد الربح وتجلبه. وليس هناك أروع من جعلها في حد ذاتها أحد أبواب المعيشة. كما عبر الدمشقي. وقد وضح كيف تكون المسامحة باباً من أبواب المعيشة، ومجلبه للرزق، وذلك بأنها تساعد كثيراً على إتمام الصفقات.

وقد أكد على ضرورة الصدق في التجارة، مشيراً إلى أن الصدق هو خير حصن من الإملاق والتفليس. وينسب إلى الرسول د قوله: «ما أملق تاجر صدوق»^(٣).

كما أكد على ضرورة أن تتم عملية البيع في الوقت المناسب، وأن تؤخذ توقعات المستقبل في الحسبان. وفي هذا الصدد ينقل عن الخليفة المأمون موقفاً اقتصادياً، فقد أمر بالإسراع ببيع غلات بيت المال عندما توقع المزيد من الانخفاض في أسعارها في الأيام المقبلة لوفرة إنتاجها^(٤).

الدمشقي والتوكيلات التجارية: وإن شئت قلت: الدمشقي وإدارة التجارة الخارجية

أكد الدمشقي على أن بعض الأعمال التجارية، وخاصة منها عمليات التصدير والاستيراد تتطلب وجود ما نسماه اليوم بالوكالات التجارية. يقول: «ويجب على الركاظ - المستورد - أيضاً إذا دخل بلدة لم يعرفها أن يكون قد تقصى عن الوكيل المأمون»^(٥).

- (١) ص ٦٧.
- (٢) ص ٦٩.
- (٣) ص ٧٠.
- (٤) ص ٧٤.

ويقول أيضاً: «اعلم يا أخي وفقك الله عزوجل أن قانون المجهز - المصدر - أن ينصب له في الموضع الذي يجهز إليه - من يقبض البضائع التي يصدرها إليه، ويتولى هذا القابض بيعها وشراء الأعاوض عنها. ويكون ثقة أميناً مأموناً موسراً قد نصب نفسه للتجارة مع خبرة بها، فيكون الحمل إليه، وهو المتولى للبيع، وله حصة في الربح في كل ما يبيعه أو يشتريه»^(١).

من هذه العبارة يتضح لنا أن الدمشقي كان يعي أهمية التوكيلات التجارية، وقد وضع لها مواصفات حتى تؤدي مهامها على خير وجه، وهي أن يكون الوكيل ذا سمعة طيبة موثوقاً به، وأن يكون موسراً، وأن يكون لديه من الخبرة في التجارة الشيء الكبير.

والعجيب أن الدمشقي اقترح أسلوباً للتعامل مع الوكيل مفضلاً أن يكون على أساس نسبة من الأرباح التي تتحقق. وهذا أسلوب إداري حديث يربط الوكيل بالتاجر ربط مصلحة ومنفعة.

الدمشقي يكشف لنا عن صور من النصب والاحتيال ينبغي أن يحذرهما التاجر

ومن ذلك التأكيد على ضرورة الحذر في مصادقة السماسرة. ويبالغ الدمشقي في ذلك فيعتبر السمسرة «صناعة مبنية على الكذب»^(٢) ويكشف لنا بأسلوب دقيق عن الكثير من الأعيب السماسرة، مفصلاً بذلك عن تفسير علمي نفسي لما يقومون به من تلك الألاعيب فهم يرون «أنهم في صناعة، الماهر عندهم فيها من يبيع بالزيادة، وهم يفتخرون بهذا ويشتهون أن يشيع عنهم، لأنه من أبواب المعيشة»^(٣).

ويبالغ في تحذير التاجر من الأعيب هؤلاء بقوله: «واعلم أن المصدق بغير دليل مقلد، والمقلد مذموم عند سائر العقلاء».

كذلك يكشف لنا عن أن الكثير من التجار غير صادقين، ويجب الاحتراس التام من أخبارهم وأقوالهم، فكثيراً ما يتقولون عن السلعة أو السعر بغير الحقيقة. فقد يشيع الواحد منهم أن سعر السلعة قد هبط وقل الطلب عليها يريد بذلك الحصول عليها بأقل الأسعار^(٤). والدمشقي بذلك كأنه يؤصل لما يجري في الأسواق حالياً من تلاعبات.

بالإضافة إلى ذلك فقد كشف لنا الدمشقي عن فئات عديدة ذات أسماء معروفة في زمنهم كلها تمارس النصب والاحتيال على رجل الأعمال. ونعرض عرضاً كلياً لتلك الفئات وأسمائها، فهناك من أسماهم بفئة

(١) ص ٧٥.
(٢) ص ٦٤ - ٦٥.
(٤) ص ٦٥.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

المطمعين^(١). وهي فئة تتقرب إلى التاجر بالنصح بالكاذب وتفصح له عن رغبتها في معاونته إلى أن يطمئن إليها ثم تغدر به كل الغدر. وهناك فئة المزيفين^(٢)، وهم القائمون بأعمال التزييف في النقود خاصة - وقد حذر التاجر منهم.

وهناك فئة المبرطخين^(٣)، وقد اعتبرهم «من شر الخونة والناس بهم أكثر اغتراراً، وذلك أن صاحب المال إذا ندب أحدهم لشراء حاجة سارع فيها واحتاط في جودتها أتم الاحتياط فيوفر كيلها أو وزنها أو عددها ثم وضع من أصل ثمنها شيئاً فقام به من عنده، حتى يظهر لصاحب المال أنه شهم عظيم.. ولا يزال هذا دأبه، حتى يقترب من قلبه ويحبه ويسكن إليه ويعول في الكثير عليه، فيفوز به ويستقطعه».

وهناك فئة أخرى تعرف بالممخرقين المموهين^(٤) تمارس هي الأخرى عمليات النصب والاحتيال بطرقها المميزة. وهناك فئة المنمنمين الذين يظهرون التدين لصيد الأموال^(٥).

هذه بعض الفئات التي كشف لنا عنها الدمشقي. وبالطبع فهي موجودة غالباً في كل مكان وزمان، وإن تسمت بأسماء مختلفة، تبعاً للعصر الذي تعيش فيه، وكذلك نجدتها تحور من أساليبها في النصب والاحتيال.

وتحليل الدمشقي لهذه الفئات وما تقوم به من أعمال يوضح لنا كيف أن الدمشقي كان على علم بأوضاع المجتمع والظواهر الاجتماعية التي كانت سائدة في عصره. وكيف استطاع أن يصوغ الواقع في صورة مقولات نظرية.

مبادئ أساسية يوصي بها الدمشقي رجال التجارة

خصص الدمشقي فصلاً في كتابه بعنوان «فصل في وصايا نافعة لسائر التجار بإذن الله عزوجل» وفيما يلي إشارات موجزة لما قدمه من هذه الوصايا^(٦):

١- المعرفة الجيدة بالغش التجاري والصناعي حتى يحذره.

٢- الحذر في تصديق السماسرة: ويوضح بدقة تلاعباتهم وصورها وأخلاقياتهم. وقد بلغ في تحذيره من هؤلاء مبلغاً كبيراً. ويكفي أنهم بأفعالهم تلك يشوهون السوق والأسعار من خلال شائعاتهم وتعاملاتهم الصورية. ومضارباتهم الشريرة.

(١) ص ٧٥
(٢) ص ٧٧.

(٣) ص ٧٨.

(٤) ص ٧٩.

(٥) ص ٦٤ - ٦٨.

٣- يوصى التجار بالاحتراس من بعضهم البعض، فالنصح بينهم وفي مجال عملهم قليل. والكذب وعدم الشفافية والتدليس كلها وأمثالها أمور معهودة في دنيا التجارة. والعجيب أنه توصل إلى المقولة السائدة اليوم والتي من ورائها ترتكب الموبقات، وهي أن التجارة شطارة. وأن التاجر الماهر من حقق أقصى ربح، بغض النظر عن الوسائل.

٤- الاستعانة بالثقات والأعوان. ويرى ضرورة وجود هؤلاء مع التاجر الذي يريد النجاح في تجارته.

٥- يؤكد على اختيار الوقت المناسب، وكذلك التعامل المناسب في بيعه وشرائه، وأن يتجمع لديه سوء الظن مع حسن الظن، أو بعبرة معاصرة أن يتوفر لديه كل من التشاؤم والتفاؤل معاً، أو الحرص مع المخاطرة.

٦- الاعتدال في طلب الربح. وهو هنا ينصح بعدم نشدان الحد الأقصى من الأرباح، ويقدم في ذلك ما يشبه القوانين الاقتصادية، ومن ذلك قوله «وليعلم أن إفراط الحرص في طلب الفائدة - الربح - ربما كان سبباً للحرمان، وأن شدة الاجتهاد في طلب الربح طريق إلى الخسران»^(١). والعجيب أنه أخذ يفسر ويشرح هذه القوانين قائلاً: «لأن من اشتد حرصه عمى عن جميع مراشده، وفقد الحكمة ومال إلى الهوى وعدل عن حكم العقل. وخير الأمور ما سر عاجله وحسنت عاقبته»^(٢) وذهب إلى أن السلوك المعتدل هو جوهر ولب التجارة.

وهو بهذا يخالف الكثير من مقولات المدرسة الحدية حول سلوك المنتج.

٧- العمل في المجال أو النشاط الذي حقق فيه نجاحاً، والاستمرار فيه، طالما لم تحط به مخاطر جسيمة. مستنداً في ذلك إلى حديث شريف رواه ابن ماجه والبيهقي «من بورك له في شيء فليزمه» قاله صلى الله عليه وسلم موجهاً أحد التجار.

٨- اعتماد مبدأ المسامحة في التعامل. وهذا امتداد للنصيحة رقم ٦، وهو بهذا يؤكد على ضرورة عدم استغراق التاجر في الحرص على أقصى الأرباح. وما يدعوه ذلك من الكزازة. وأصله في ذلك الحديث الشريف «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى...» ويرى أن هذا المبدأ طريق لزيادة المبيعات والتوسع، ومن ثم للمزيد من الأرباح، والخروج عليه طريق لعكس ذلك.

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

٩- وأخيراً يوصي التجار بالصدق ويشدد عليه. ويقدم في ذلك ما يشبه القانون «ما أملق تاجر صدوق» ولهذا القول العديد من المؤيدات الشرعية والواقعية.

إدارة الجودة

من يدرس كتاب الدمشقي «الإشارة إلى محاسن التجارة» يتضح له وضوحاً لا لبس فيه أن الدمشقي لم يكن صاحب فكر اقتصادي فقط، ولم يكن صاحب فكر إداري فقط، بل كان مع هذا وذاك عالماً كيميائياً، بل في الحقيقة وجدنا أنه لم يقف علمه عند حد الكيمياء بل تعداه إلى علم الزراعة وعلم الحيوان.

وقد يقول قائل: قد يكون هذا طيباً وجميلاً. ولكن ما علاقة هذا بالدمشقي كرجل اقتصاد وإدارة؟

الجواب عن ذلك جد يسير، وقد أشار إليه الدمشقي نفسه في عنوان كتابه، فالكتاب محل الدراسة يحمل عنوان: «الإشارة إلى محاسن التجارة ومعرفة قيمة جيد الأعراض - الأموال - وريئها وغشوش المدلسين فيها» وإذن فقد تناول الدمشقي تلك الجوانب العلمية لما لها من صلة وثيقة بعمليات التجارة، فهي دراسة في جودة الأموال من جهة، وهي دراسة في أعمال الغش والتدليس فيها من جهة ثانية.

ومعنى ذلك أن ما قدمه الدمشقي من فكر في تلك المجالات يمكن أن يدخل تحت ما نسميه اليوم باختبارات الجودة أو الرقابة على الجودة.

ومعلوم أيضاً أن اختبارات الجودة أو الرقابة على الجودة تعتبر وظيفة إدارية يقوم عليها فرع من فروع الإدارة وإن مارسها الفنيون.

ومهما يكن من أمر فقد وجدنا لدى الدمشقي ما يمكن أن نعتبره موسوعة علمية في هذا المجال. ففي كتابه هذا الموجز الذي بلغ من الإيجاز في نظر مؤلفه أن سماه «الإشارة»، في هذا الكتاب نجد أنه تناول العديد من السلع، من حيث جودتها والتعرف على طرق الغش فيها، زادت على أربع وستين سلعة. والعجيب أنها تشمل شتى صنوف الأموال، فتشمل النقود والمعادن والأحجار الثمينة والحيوانات والعقارات والأقمشة، والحبوب. واللحوم وغير ذلك^(١).

والأعجب من ذلك أن الدمشقي في بحثه لهذه السلع وجدناه في كثير منها يقدم أكثر من أداة لاختبار الجودة فيها، ولا يقف عند هذا، بل يوضح فعالية كل أداة، وما يعترضها من قصور، ثم يقدم أنجح وسيلة لاختبار الجودة.

ونكتفي هنا بالإشارة إلى بعض ما قدمه في هذا الشأن لتتعرف على الموقع الذي يمكن أن يحتله الدمشقي في دنيا العلماء والفنيين والمختصين بالرقابة على الجودة.

اختبار جودة الذهب

يقول الدمشقي: «فأما الذهب فمن ذلك: الحمى بالنار فمتى كان فيه جسم آخر من النحاس أو الفضة أسود أو أخضر وتغيرات سحنته. وقد يمكن بعض حذاق المدلسين في تدبيرات الذهب الغش بما يحسنه في الحمى. ومنه الوزن بتأمل الثقيل والطنين، ولا ينتفع بهاتين العلامتين إلا من تدرب من الصيارف والمدركين والصاغة، فإن للذهب من الثقل وتلرز - تلتصق وتماسك - الأجزاء صفة لا يدانيه فيها ما يغش به. وكذلك صوته إذا ما نقر فإنه رخيم معتدل، فإذا غش بالنحاس أو الفضة ظهر في صوته دقة وجمدة تدل على صلابة وصلت في مجسه. ومنه المحك، وقد يتحيل المدلسون في أشياء تفسد امتحان المحك بأدوية قوية التحمير توضع على الذهب، وتحمى وتطفأ في مياه مبردة، فيظهر في المحك أنه جيد، وهو رديء. ومنه القطع بالكاز، وهو قد يكذب إذا كان الدينار مخيشاً بأوراق قوية، فإنه ينزل منها مع حد الشفرة الكاز من الجانبين، ويطبّق على القطع فيظهر أنه ذهب، والكسر أصدق منه. فأما العلامة التي لا يدخلها ريب ولا يجوز عليها التدليس والإزغال، والبرهان الذي لا تنجح فيه حيلة المحتال فهو التعليق وهو أن يدق الذهب ويعبى سافات من الأجزاء المدققة مع الملح في إناء فخار وتوقد عليه النار عشرين ساعة، فما ثبت على ذلك وظهر حسن رونقه ولونه عند خروجه من النار ولم ينقص كثير نقص زالت الشكوك فيه»^(١).

هذه عبارة الدمشقي في اختبار جودة الذهب. يقدم لنا فيها أكثر من اختبار، موضحاً فعالية كل اختبار.

اختبار جودة النيل «من مواد الصباغة»

يقول الدمشقي: «النيل أحمد صفاته الخفة مع غمق اللون وحسن الزهرة المشوبة بجمرة. ومتى كسرت الكبة منه وكان داخلها عفن شديد البياض فهذه علامة محمودة فيه. ويجب أن يختبر وقت شرائه ويحذر من الندوة فإن الندوة تضر فيه من جهين: أحدهما أنها تحسن لونه فتزيد في ثمنه، ثم يذهب ذلك بعد جفافه. وأما الثاني فإنها تزيد في وزنه، ثم إذا جف نقص كثيراً. والرديء منه يستحيل - يتغير - بسرعة، وإذا كسر كانت رائحة الرديء منه كرائحة الطين. فإذا أراد الإنسان أن يمتحن النيل فيعلم كم مبلغ ما فيه من الغش فإنه يزن قطعة صغيرة ويضعها على النار فإن

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

الذيل يحترق ويتصاعد، والغش الذي فيه من طين أو رمل يبقى على
الجمرة فيؤخذ ويوزن وتعلم نسبته»^(١).

اختبار جودة تربة الأرض للزراعة

يقول الدمشقي: «وأما جودة التربة فتظهر من طيب رائحة الأرض.
وأما لونها فأفضل ألوانها السواد أو الحمرة الغميقة. وأما ذوقها فبأن تكون
سالمة من الملوحة السبخية والخشونة الرملية. وتبين جودة الأرض أيضاً
بأن يحفر موضع منها ثم يعاد التراب المحفور إليه ويملاً به، فإن فضل
من التراب بعد ملئه شيء كثير دل على سمن الأرض وقوتها، وإن كان
موازياً لملئه أو فضل شيء يسير أو عجز عنه فكل ذلك يدل على ضعف
الأرض وركتها»^(٢). سبحان الله هل نحن أمام تاجر عاش من تسعة قرون
أم أمام عالم جيولوجي معاصر!! الأرض لها رائحة ولها لون ولها طعم
ولها تماسك. ولمعرفة جودتها تختبر تلك الأشياء فيها.

اختبار جودة الفرس

يقول الدمشقي: «وإذا أردت استعراض الفرس فأمر غيرك أن يركبه
ويسيره وأنت تراه مقبلاً ومدبراً، وإذا رأيتك واسع الفروج من غير فحج
فجيد.. وتأمل في وقع حوافره فإن وجدته يضع حوافر رجليه موضع
حوافر يديه أو أزيد قليلاً فهو جيد.. وإذا رأيت الفرس في جريه يستعين
بمد رقبته وينكس رأسه دل على أن نفسه جيدة وبنية أعضائه ليست
مطبوعة مواتية على السرعة.. ويتأمل الفرس في وقوفه لاسيما عند
الراحة من التعب، فإن وقف على أربعة لم يسترح فهو جيد، وإن استراح
بإحدى رجليه بأن يقيم سنبكه فهو جيد أيضاً.. فإن استراح بيده يمدّها فهو
رديء، ويدل على عيب في الصدر»^(٣). نعتقد أن هذه العبارة لا تصدر إلا
عن معرفة جيدة بعلوم الحيوان والبيطرة.

هذه قلة من الأمثلة التي ضربها الدمشقي ليبين بها للتجار
كيف يكون اختبار جودة ما يتعاملون فيه من سلع.

(١) ص ٤٠
(٢) ص ٥٧
(٣) ص ٥٧



خاتمة

هذه جلسة قصيرة مع الدمشقي الذي عاش منذ ثمانية قرون تقريباً، عشنا معه من خلال كتابه الذي أسماه «الإشارة إلى محاسن التجارة..» حاولنا في هذه الجلسة أن نتفهم بعضاً مما قاله في هذا الكتاب صغير الحجم. والحقيقة التي أعتز بإبرازها أنني طوال هذه الجلسة كنت أشعر تماماً شعور طالب علم تجاه أستاذ عميق المعرفة واسع الإطلاع. وأحب أن أسجل هنا أن الدمشقي بحاجة إلى جلسات طوال من غيري من الباحثين، خاصة رجال الإدارة ورجال العلوم.

من خلال هذا الاستعراض السريع لكتاب الدمشقي أين نجد الدمشقي في موكب الاقتصاديين والإداريين؟

أولاً: على مستوى الاقتصاد الإسلامي

يعتبر الدمشقي من علماء الإسلام الذين لهم إسهامهم البارز في مجال الاقتصاد. ورغم اشتراك الدمشقي مع الكثير من علماء المسلمين في الكثير مما أثاره من قضايا اقتصادية إلا أنه تميز عن غيره في منهج كتابته. وكم هو مفيد للباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن يتعرفوا على منهج الدمشقي. فقد زواج بقوة بين الدراسة النظرية التحليلية وبين الدراسة المذهبية. أو بعبارة ربما تكون أوضح لقد زواج بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية لقد رأينا الدمشقي لا يركز في حديثه على الأحكام الشرعية الاقتصادية أو التناول الفقهي للمسائل الاقتصادية، كما كان شائعاً لدى من سبقه في تناول هذه المسائل من علماء المسلمين. وهذه ميزة أساسية من ميزات الدمشقي، كمفكر اقتصادي إسلامي. بل وجدناه يركز على التناول العلمي - بالمفهوم الضيق للعلم - لهذه المسائل، فهو يفسر ويحلل السلوك الاقتصادي والظواهر الاقتصادية كما هي قائمة.

وقد قاده هذا المنهج إلى اكتشاف العديد من القوانين الاقتصادية.

ومع ذلك فقد عمل على ربط هذا الواقع بالقواعد الإسلامية. إذ بعد أن يصف الواقع ويفسره يقدم - في ضوء المبادئ الإسلامية - ما يراه من توجيه هذا الواقع وتصحيح مساره.

ثانياً: على مستوى الاقتصاد الوضعي «الغربي»

إذا أردنا أن نتعرف على مكانة شيخنا الدمشقي في مواجهة قادة الاقتصاد الوضعي فعلينا أن نضع نصب أعيننا جيداً الزمن الذي عاش فيه، لقد عاش في القرن الثاني عشر الميلادي. ذلك الزمن البعيد الذي كانت أوروبا تعيشه في ظلام العصور الوسطى. وإنه فهو سابق لرواد

أبو جعفر الدمشقي .. مؤسس علمي الاقتصاد والإدارة في القرن الثاني عشر
الميلادي

أ.د/ شوقي أحمد دنيا

الاقتصاد الوضعي من أمثال آدم سميث وريكاردو وسميث ومالتس وغيرهم بأكثر من ستة قرون.

ومع هذا الفارق الزمني الممتد فقد تناول العديد من المفاهيم الاقتصادية التي تكوّن وتؤسس النظرية الاقتصادية، ومن ذلك دراسته في النقود، وفي نظرية القيمة ومحدداتها، وفي ارتياد مجاهيلها والتي ظلت لغزاً محيراً أمام رواد الاقتصاد الوضعي، مثل لغز القيمة، ومثل تحديد القيمة عن طريق العرض والطلب. ومثل تناوله لظروف العرض ولظروف الطلب، ولتأثيرها في السعر. وما شاكلها من مفاهيم عان الفكر الاقتصادي الغربي طويلاً في التعرف عليها. وكثيراً ما وجدناه يطلق لفظ «القانون»^(١). والمعروف أن علم الاقتصاد ملئ بالقوانين الاقتصادية، ولا ننسى حديثه عن سلوك المستهلك وسلوك المنتج، مما يعد إرهاباً مبكراً بنظرية توازن المستهلك وتوازن المنتج. وكذلك ضوابط الاستثمار ودراسات الجدوى وعلاقة الدخل بكل من الاستهلاك والادخار. وأسس نظرية التجارة الدولية.

ولم يقف الدمشقي عند هذا الحد بل أثار بفهم موضوعات اقتصادية لم تطرق بوضوح من الفكر الاقتصادي الغربي إلا خلال هذا القرن. ومن ذلك موضوع الفائض الاقتصادي على المستوى الفردي وعلى المستوى القومي، وضرورة إيجاده والمحافظة عليه وتنميته.

ثالثاً: على مستوى علم الإدارة

إن الإسهام المبدع الذي قدمه الدمشقي في تكوين نظرية الإدارة العلمية بفروعها المختلفة، خاصة منها ما يتعلق بإدارة المخازن وإدارة الرقابة على الجودة، وإدارة المشتريات، وإدارة المبيعات، يجعله يحتل عند المنصفين مكانة عالية بين مؤسسي علم الإدارة. بل هو الأب الأول لهم.

وأخيراً فإنني اعتقد أن المستشرق الألماني Pitter قد وقع على ما يجعله يعنى العناية الفائقة بكتاب الدمشقي فيقوم بترجمته إلى الألمانية.

أرجو ألا يكون موقفي هذا من الدمشقي يحمل إطراء أو تقويماً بأكثر مما يستحق، فما لهذا قصدت وأنا أعلم أن التقويم العلمي لا يعرف المجاملة. وينفر من الإفراط ومن التفريط. ويقيني أنه لو كان الدمشقي رجلاً أوروبياً قدم هذا الفكر في تلك الحقبة من الزمن لشيّد له علماء الاقتصاد الغربيون اللاحقون تمثالاً من الماس.

كما أعلم أن الدمشقي في تناوله لما تناوله لم يقل فيه الكلمة الأخيرة، بل يكفيه أنه تعرف على أصولها وبدآياتها الصحيحة. والعلوم والمعارف بنيان متراكم قائم على جهود مواكب العلماء جيلاً بعد جيل.

هذا هو شيخنا الدمشقي في إشارته!!

ترى ماذا لو عاد هذا الشيخ إلى إشارته هذه فوسعها وطولها وحولها من مختصر إلى كتاب مطول، ماذا كنا سنجد فيه من جوانب الفكر الاقتصادي!! وكذلك من جوانب الفكر الإداري!!؟

وماذا لو تتابع الخطو من بعده على هذا المنهج العلمي تعميقاً وتطويراً؟؟ أما كنا وجدنا علم الاقتصاد قد نشأ مبكراً جداً، وفي بيئة مغايرة للبيئة التي نشأ فيها، بل وبطبيعة مغايرة لطبيعته الحالية في الكثير من الجوانب؟ وكذلك علم الإدارة؟.

رحم الله العلامة أبا جعفر الدمشقي

فهرس المحتسك

الموضوع	الصفحة
تصدير	٧
تمهيد	٩
الفكر الاقصادي عند الدمشقي	١٧
المال - تعريفه وأنواعه	١٧
المنفعة	١٨
الحاجة	١٩
التخصص ونقسيم العمل	٢٠
المبادلة وقصور المقايضة	٢٢
ظهور النقود واختيار الذهب والفضة	٢٣
نظرية القيمة	٢٥
تغير أسعار السلعة الواحدة بتغير أماكنها	٢٨
فكرة توازن المستهلك وتوازن المنتج	٣٢
النمو الاقصادي	٣٥
طرق تحصيل الأموال	٣٧
الفائض الاقصادي	٤٤
الموازنة العامة	٤٦
ضوابط الاستثمار	٤٨
ضوابط الإنفاق	٥١
الفكر الإداري عند الدمشقي	٥٩
الموضوع	
الصفحة	
إدارة العملية التجارية	٥٩
أنواع التجارة	٦١
إدارة المشتريات	٦١
إدارة المخازن	٦٦
إدارة المبيعات	٦٩
التوكيلات التجارية	٧١
مبادئ أساسية في النشاط التجاري	٧٤
إدارة الجودة	٧٦
الخاتمة	٨١